جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

دور البنوك في مواجهة أزمة السيولة في ضل جائحة كورونا -COVID-19

– دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– BADR– بعين الدفلى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة

- هاشمي صراح
- طواهير سليمة

لجنة المناقشة المكونة من :

لجنة المناقشة

أ/ ابراهيم شيخ التهامي (محاضرا–جامعة الجيلالي بونعامة) رئيسا

أ/ بهوري نبيل (محاضرا–جامعة الجيلالي بونعامة) مشرفا ومقررا

أ/ مناصري يحي (محاضر ب –جامعة الجيلالي بونعامة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

العنوان:

دور البنوك في مواجهة أزمة السيولة في ضل جائحة كورونا -COVID-19

– دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– BADR– بعين الدفلى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة

- هاشمي صراح
- طواهير سليمة

لجنة المناقشة المكونة من :

أ/ ابراهيم شيخ التهامي (محاضرا–جامعة الجيلالي بونعامة) رئيسا

أ/ بهوري نبيل (محاضرا–جامعة الجيلالي بونعامة) مشرفا ومقررا

أ/ مناصري يحي (محاضر ب –جامعة الجيلالي بونعامة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

الشكـر

الحمد لله الذي أفاض علينا من فضله وعلمه ونعمه، ويسر لنا الأمور كلها ما علمنا منها وما لم نعلم، وأعاننا على إتمام دراستنا.

يسعدنا أن نتقدم بكل كلمات ومعاني الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور بهوري نبيل إلى من شرفنا بقبوله الإشراف على مذكرتنا، فكان خير معين لنا في الإرشاد وتوجيهنا، فمن الجميل أن يضع الإنسان هدفا في حياته، والأجمل أن يثمر هذا الهدف طموحا

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار وتداعيات فيروس كورونا(كوفيد) 19 –على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى القطاع البنكي الجزائري بشكل خاص، وتحقيقا لأهداف الدراسة اخترنا بنك جزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Badr)لتحليل بعض مؤشرات القطاع البنكي الجزائري .

توصلت الدراسة إلى أن الأزمة الصحية لجائحة كورونا(كوفيد) 19 –كانت لها تداعيات عميقة على القطاع البنكي و من أهم هذه التداعيات :انخفاض أرباح القطاع محل الدراسة بشكل واضح عام 2020 مقارنة بالأعوام السابقة مع ارتفاع نسبة القروض المتعثرة.

وأوصت هذه الدراسة في الأخير على العمل على تقوية وتطوير القطاعات البنكية العالمية بشكل عام والقطاع المصرفي الجزائري بشكل خاص لتعزيز قدرتهم على مواجهة الأزمات والظروف الطارئة مستقبلا.

الكلمات المفتاحية :جائحة كورونا، فيروس كورونا(المستجد (كوفيد–**19**)، أزمة السيولة.

Résumé

Le but de cette est de découvrir Effets et répercussions du corona virus sur l économie mondiale en général et secteur bancaire en particulier, pour attendre les objectifs l'étude j'ai choisi la ferma et la banque Badr , analyser quelques de secteur bancaire l'algérien.

Enfin, cette étude recommande jusqu' a crise corona virus cela a eu répercussions profondément dans le secteur bancaire ,lune des plus importantes de ces répercussions bénéfices en baisse pour le secteur a l'étude clairement 2020,par rapport aux années précédences

Travailler au renforcement et ou développement travailler au renforcement au développement du secteur bancaire mondial en général et algérien en particulier renforcer leur capacité a faire face aux crises et situations d'urgence futur.

Mots clés:pandémie de corona, corona virus nouveau, (couvi-19), cris, liquidité.

الفهـــــرس

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	
الفصل الأول:الإطار النظري للبنوك التجارية والسيولة البنكية	
تمهيد	5
المبحث الأول: البناء الفكري للسيولة البنكية	6
المطلب الأول:السيولة البنكية : مفاهيم أساسية	6
المطلب الثاني:أهداف السيولة البنكية والعوامل المؤثرة فيها	8
المطلب الثالث: معاير تحديد السيولة البنكية وإدارتها	14
المبحث الثاني:مفاهيم أساسية حول كوفيد 19 وتداعياته على الاقتصاد العالمي	16
المطلب الأول:فيروس كورونا الماهية والأصل	16
المطلب الثاني:أنواع وأسباب ظهور وانتشار فيروس كورونا المستجد	18
المطلب الثالث:تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي	20
المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة والتعقيب عليها	23
المطلب الأول:الدراسات الوطنية	23
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	24
المطلب الثالث:مقارنة بين الدراسات السابقة و التعقيب عليها	25
خلاصة	26
الفصل الثاني:أثار جائحة كورونا كوفيد -19 على القطاع البنكي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Badr) بعين الدفلى	
تمهيد	28
المبحث الأول: تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (Badr)	29
المطلب الأول:نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	29

المطلب الثاني:مهام والهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Badr)	30
المطلب الثالث: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Badr)	31
المبحث الثاني:تأثيرات فيروس كورونا على البنوك في الجزائر والإجراءات المتخذة لمواجهته	33
المطلب الأول:آثار فيروس كورونا على البنوك في الجزائر	33
المطلب الثاني :مقارنة مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري قبل وبعد أزمة كوفيد -19	35
المطلب الثالث:التدابير المتخذة لمواجهة فيروس كورونا	36
المبحث الثالث: السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) من سنة 2017إلى 2021	37
المطلب الأول: مؤشرات قياس السيولة	37
المطلب الثاني: تحليل سيولة بنك الفلاحة و التنمية الريفية	39
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة أزمة السيولة	41
خلاصة	43
خاتمة	44
قائمة المراجع	47

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوي	الصفحة
01	حزم المساعدات المخصصة لمكافحة انتشار فيروس كرونا	22
02	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	25
03	البيانات المالية للقطاع المصرفي الجزائري قبل و بعد أزمة كوفيد-19	34
04	مقارنة مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري قبل و بعد جائحة كوفيد-19	35
05	نسبة التمويل على الودائع	38
06	نسبة السيولة الحاضرة	38
07	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	39

قـائـــمـة الأشـكـال

قائمة الأشكال

الرقم الشكل	المحتوي	الصفحة
01	العناصر المكونة للسيولة البنكية	11
02	العوامل المؤثرة في السيولة البنكية	14
03	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :	32
04	البيانات المالية للقطاع المصرفي الجزائري قبل و بعد أزمة كوفيد -19	34
05	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع من 2017 إلى 2021	39
06	نسبة السيولة الحاضرة من سنة 2018 إلى 2021	40
07	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول من 2017 إلى 2021	41

المقـــدمـــة

تمهيد

شهد العالم في السنوات الأخير أزمات صحية مختلفة أثرت على العديد من الدول، كوباء الأنفلونزا، الإيبولا، وفيروس زيكا وغيرها، ومع نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 أعلنت الصين عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا(كوفيد19 –)، ومع الانتشار تدريجي للفيروس أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس ،كورونا جائحة عالمية حيث أنه يختلف عن باقي الأوبئة والأمراض التي أصابت العالم على مر التاريخ. التي انحصر تفشيها في نطاق جغرافي محدود. هذا ما أدى إلى حدوث رعب في الكثير من دول العالم نظرا لما سيخلفه فيروس كورونا(كوفيد . –19) من انعكاسات سلبية اقتصادية واجتماعية على البشرية ككل.

تمخض عن الأزمة الصحية لجائحة كورونا انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي للدول، وبسبب الإجراءات المتخذة للحد من انتشار الفيروس، تم توقيف مختلف النشاطات على كل من الاقتصاد والاستثمار وعلاقات العمل والأنشطة التجارية والعلاقات الدولية.

ومن بين أهم هذه القطاعات القطاع المصرفي الذي هو محل دراستنا،حيث يعد من بين أعمدة النظام المالي بما يمثله من دور حيوي ومهم في مد الاقتصاد الوطني والعالمي بالسيولة اللازمة التي تحتاجها الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث قامت البنوك بدور حاسم في تخفيف من اثر الصدمة التي أحدثتها جائحة كورونا،من خلال دعم المقرضين والمتضررين منها، وللحفاظ على تدفق الائتمان والسيولة الكافية في النظام المصرفي،حيث بادرت البنوك باتخاذ إجراءات داعمة مثل تأجيل سداد الديون وتقديم حزم تحفيزية وتوفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجاتها .

.أولا: إشكالية البحث

على ضوء ما يشهده العالم حاليا بسبب فيروس كورونا على جميع القطاعات بما فيها القطاع البنكي ، يتبادر لنا طرح الإشكالية التالية:

–ما مدى تأثر القطاع البنكي الجزائري بفيروس كورونا ؟ وما هي أهم آليات مواجهة أزمة السيولة في ضل جائحة كورونا؟

يتفرع عن التساؤل الرئيسي السابق التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالسيولة لدى البنك؟ وأهميتها ؟
2. ما هو فيروس كورونا؟ وما هي أسباب انتشاره على المستوى العالمي ؟
3. ما مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بفيروس كورونا(كوفيد –19) ؟
4. ما هي أهم التدابير الوقائية المتخذة من قبل البنوك الجزائرية لمواجهة جائحة كورونا ؟

ثانيا: فرضيات البحث

لمعالجة الإشكالية الرئيسة السابقة والأسئلة المتفرعة عنها ننطلق من الفرضيات التالية

1. السيولة البنكية تعبر عن مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته

2 . فيروس كورونا هو مرض ينحدر من سلال البيكورناوية، ينتشر بين الأشخاص من خلال الرذاذ التنفسي وانتشر على المستوى العالمي لعدم أخذ الأمر بجدية وعدم اتخاذ .التدابير والإجراءات الاحترازية للوقاية منه

3 . تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي سيكون شديدا وملموسا من خلال أزمة ركود عالمية

4 . اتخذت الجزائر إجراءات وسياسات فعالة لمواجهة انتشار فيروس كورونا ساعدت على التحكم في تداعياته السلبية.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع :

ميول ورغبة الباحثتين في الدراسة إن اختيار موضوع جديد جائحة كورونا وتأثيراها على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى البنوك التجارية وبشكل خاص إضافة جديدة للمكتبة الجامعية .

ربعا: أهداف البحث

دراسة هذا الموضوع، الذي يعد موضوع الساعة وطنيا ودوليا إلى:

1 . معرف آثار وتداعيات فيروس كورونا (كوفيد- 19) على الاقتصاد العالمي .

2 . التعرف على ردود أفعال الحكومة الجزائرية اتجاه هذا الفيروس العالمي.

3 . تحديد آثار فيروس كورونا (كوفيد- 19) على مختلف المتغيرات والجوانب البنكية في الجزائر .

4 . التوصل إلى اقتراحات تساعد القطاع البنكي على مواجهة والتقليل من الآثار السلبية لهذا الوباء.

خامسا:أهمية الدراسة

تكتسي الدارسة أهمية بالغة كونها تعالج أحد المواضيع الهامة في الوقت الراهن (أثر جائحة كورونا على القطاع البنكي) من خلال تحديد كيف انتشر الوباء في الدول وآثاره على مختلف الجوانب مرتبطة بالجانب البنكي وصولا إلى أهم التدابير المنتهجة لمختلف الجوانب والمعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية لتقليل من الخسائر والآثار السلبية لفيروس كورونا على القطاع البنك

سادسا: حدود البحث

الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة في جانبها النظري على متغيرين هما السيولة البنكية وجائحة كورونا (كوفيد – 19)وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والقطاع البنكي في الجزائر وإيجاد العلاقة التي تربط بينهم .

الحدود المكانية: تم تطبيق دراستنا هذه على مستوى ولاية عين الدفلى ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (Badr)

سابعا: صعوبات الدراسة:

لا تخلو البحوث من الصعوبات خاصة المراجع باعتبار آن جائحة كورونا هي موضوع جديد وكذلك صعوبة الحصول على المعلومات والأرقام من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Badr)

ثامنا: هيكل الدراسة

تم تقسيم البحث إلى فصلين، حيث في الفصل الأول نتطرق فيه إلى الجزء النظري، يجد القارئ فيه المبحث الأول: عرضنا الإطار العام للبنوك التجارية والذي يتضمن بعض المفاهيم الأساسية حول السيولة البنكية.

المبحث الثاني: تطرقنا فيه إلى المفاهيم الأساسية حول فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) وأسباب انتشاره وتداعياته على الاقتصاد العالمي .

المبحث الثالث: تطرقنا إلى عرض الدراسات السابقة والتعقيب عليها

أما الفصل الثاني فيحتوي على:

المبحث الأول: يتم في هذا المبحث تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) .

المبحث الثاني:تأثيرات فيروس كورونا على البنوك في الجزائر والإجراءات المتخذة لمواجهته

المبحث الثالث: التدابير المتخذة لمواجهة فيروس كورونا من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) من خلال توفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجاته التدابير المتخذة لمواجهة فيروس كورونا.

الفصل الأول

تمهيد:

تسعى البنوك التجارية لتحقيق جملة من الأهداف،تتجلى الرئيسية منها : السيولة، الربحية والأمان، ولاكن المشكلة التي تواجه أغلب هذه البنوك هي كيفية التوفيق بينها، لذا فهي تسعى جاهدة من خلال نشاطها لخلق نوع من الموائمة بينها، والذي يتحقق بالاحتفاظ بمقدار مناسب من السيولة، يسمح بتلبية متطلبات سحب المودعين الممكنة من جهة، ويسهم في توظيف الباقي في أنشطة استثمارية مدرة لأرباح، لكن في الآونة الأخير شهد العالم جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى القطاع البنكي بشكل خاص خاصة على مستوى السيولة البنكية اللازمة لتلبية احتياجات البنوك.

سنحاول في هذا الفصل دراسة السيولة البنكية وكيفية تأثرها بجائحة كورونا، ولتحقيق ذلك قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول:البناء الفكري للسيولة البنكية؛
- المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول كوفيد -19 وتداعياته على الاقتصاد العالمي؛
- المبحث الثالث: عرض ومقارنة الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

المبحث الأول:البناء الفكري للسيولة البنكية

كما هو شائع ومعروف فالبنوك التجارية تعتبر مؤسسات مالية تسعي لتقديم خدمات لزبائنها نظير تحقيق أرباح،إضافة إلى كونها تلعب دور الوسيط بين أصحاب الفوائض وأصحاب العجز،لذا فهي تسعى دوما وبجهد للوصول إلى الطريقة المثلى والأنسب التي تخولها لتحقيق هدفها الثلاثي:سيولة،ربحية وأمان، وفي هذا المبحث سنتطرق وبشكل مفصل إلى السيولة البنكية .

المطلب الأول:السيولة البنكية مفاهيم أساسية

قبل التطرق إلى مفهوم السيولة البنكية وجب علينا أولا التعريج على مفهوم البنوك التجارية .

1.مفهوم ونشأة البنوك التجارية

كون البنوك التجارية ليست وليدة اللحظة، فقد مرت بتطورات كبيرة عبر الزمن، لذا فهي تعتبر موضوعا دسما للدراسة، فقد تطرقت لها العديد من الدراسات والأبحاث فكل ذهب لتعريفها من وجه نظره.

1.1.مفهوم البنوك التجارية

يؤدي تنفيذ الأنشطة الاقتصادية إلى زيادة الإيرادات والنفقات في حسابات مختلف الوكلاء البعض سيكون فائضا والبعض الآخر سيكون عجزا، حيث يفسر النظام المالي من هذا الخلل في الحسابات الفردية،إذ أن الوكلاء القادرين ماليا يبحثون عن عمل مقابل فائض دخلهم على نفقاتهم بينما الوكلاء العاجزون فهم يحتاجون إلى التمويل .

هذا التكامل يمكن للمقرضين والمقترضين الاجتماع مباشرة، بوجود وسطاء ماليين متخصصين في تلبية مشتركة لهذه الاحتياجات من خلال الوساطة البنكية التقليدية وهو الدور الأساسي الذي تلعبه البنوك التجارية.[1]

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية" BANCO" التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، فأصبحت أخيرا تعبر عن مكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.[2]

ووضعت عدة تعار يف لها يمكننا ذكر بعضها في:

- عرف البنك من جهة النظر الكلاسيكية على انه :"مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء،المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كليهما ."[3]
- كما ذهب البعض للقول بأن: " النشاط الأساسي للبنوك هو توفير السيولة لعملائها ، فلدى المودعين والمقترضين تفصيلات سيولة مختلفة ، إذ يتوقع العملاء أن يكونوا قادرين على سحب الودائع من الحسابات

[1]- Laurence Scialom, **Economie bancaire** ,la découverte, Quatrième Edition, paris, 2008 P8.

[2]–شاكر القزويني ،**محاضرات في اقتصاد البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية،الجزائر ، 1992 ص4.

[3]– محمد الصيرفي ، **إدارة المصارف** ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الطبعة الأولى الإسكندرية ، 2008 ص 8.

الجارية في أي وقت، وعادة فالشركات في القطاع الأعمال تريد اقتراض الأموال وسدادها تماشيا مع العوائد المتوقعة للاستثمار المشروع والذي قد لا يتحقق لعدة سنوات بعد الاستثمار "[4]

ومما سبق يمكن القول أن البنك التجاري هو من بين الهياكل أو المنشآت المالية ذات التخصص في التعامل بالنقد مع وضع الربح كهدف تسعى للوصول إليه، بالإضافة لكونها المكان أين يلتقي عرض النقود بالطلب عليه، حيث أنها تلعب دور الوسيط في تقريب المسافة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي .

2.1.نشأة البنوك التجارية:

يمكن إيجاز مراحل نشأة البنوك التجارية في:[5]

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمربين والصاغة في أوربا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدي الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها .

من هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد على أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا .

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1517 ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع تحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814.

أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات،حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك، تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل في ذلك يعود إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها،واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعا في كل مكان .

---

[4] - Shelagh Heffernan, **Modern banking ,**John Wiley and Sons ltd, usa, 2005,P 3

[5]–إيمان العاني، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – فسنطينة،2006–2007 ص 3.

2.السيولة البنكية: بين الماهية والتطور:

توجد عدة تعار يف للسيولة البنكية ولعلى أبرزها مايلي:

- تعني السيولة البنكية بأنها " احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة لمواجهة الزيادة في سحب الودائع من الإعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذلك الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير ، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله "[6]
- كما تعرف على أنها:" قدرة البنوك على مقابلة التزاماتها التي تتمثل بصفة أساسية في تلبية طلبات مسحوبات المودعين، وتلبية طلبات الائتمان أي السلفيات والقروض اللازمة لتنمية حاجات المجتمع "[7]
- كما تعرف أيضا على أنها " السيولة هي توفير النقود بالكميات وفي الأوقات التي يحتاجها البنك بتكاليف مقبولة، ويعد البنك ذا سيولة عندما يكون بإمكانه توفير النقد اللازم لمصاريفه بتكاليف معقولة وفي الأوقات اللازمة، وهذا يعني إما أن يكون للبنك الأموال النقدية السائلة عند الحاجة، وغما أن يكون بإمكانه توفيرها بالإقراض أو بيع الأصول" من ناحية أخرى فإن السيولة هي تجميع بين التقدم والحذر المالي.[8]

بناء على التعاريف السابقة يمكن القول أن السيولة هي عبارة عن ما يملكه البنك من نقديات تخول له إمكانية مجابهة طلبات وسحوبات الزبائن في الوقت المناسب دون الوقوع في خطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات .

1.2. تطور مفهوم السيولة البنكية

يحصر رجال البنوك مفهوم السيولة البنكية التي تتخذ صفة الائتمان القصير الأجل المتمثل بالقروض التجارية لأن هذا النوع من الأصول يتمتع بسيولة ذاتية لأنها تنشأ من عمليات تجارية حقيقية، وهكذا يتحول هذا النقد من الأصول تلقائيا إلى نقد حاضر بمجرد بيع السلع التي منحت الاعتمادات لشرائها أو صنعها أو تمويل عمليات تسويقها، وهذا ما يسمي بنظرية القرض التجاري حيث ينادي بها أنصار المدرسة الإنجليزية في استثمار أموال البنك، حيث تقول هذه النظرية بأن سيولة الأصل تتوقف على إمكانية تحويل الأصل إلى نقد جاهز عند الحاجة وهذه الإمكانية تتوقف أساسا على وجود سوق تباع فيه هده الأصول طويلة، فإذا كانت هناك سوق متسعة منظمة لبيع الأصول طويلة الأجل فهي هنا لا تقل سيولة عن الأصول قصيرة الأجل، حيث اشترط

---

[6]– محمود عساف، **إدارة المنشآت المالية: البنوك ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات** ،مكتبة عين الشمس ، القاهرة ،1986، ص 129.

[7]– احمد محمد غنيم ، **إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل** ، المكتبة العصرية ، القاهرة 2008 ، ص 123.

[8]– هشام جبر ، **إدارة المصارف** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، 2008، ص 273.

أنصار هذه النظرية أن سيولة الأصل يجب ألا تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد فحسب بل وبدون خسارة أي سيولة الأصل أصبحت تتوقف على: [9]

- وجود سوق تباع فيه الأصول؛
- قابلية الأصل للبيع بدون خسارة تذك؛
- مدي استخدام الأصل كضمان للحصول على ائتمان البنك المركزي أو إعادة حسمه لديه.

يمكن القول أن مفهوم السيولة في البنك عرف تطورا كبيرا من أفكار الاتجاه التقليدي في سبيل الإقراض، التي نصت على ضرورة أن تقتصر البنوك على تقديم القروض قصيرة الأجل والتي توجه لأغراض الإنتاج الحقيقي كالتجارة، الصناعة والزراعة، مع تجنب قروض المستهلكين على اعتبار أنها قروض غير منتجة، وتمثلت مبررات هذا الاتجاه ي أن موارد البنك في أغلبها تستحق عند الطلب أو خلال فترة قصيرة، لذلك يكون من غير المنطقي توجيه تلك الموارد إلى قروض طويلة الأجل، يضاف إلى ذلك بان هذه القروض تمول من ودائع – التي هي أموال الغير – وبالتالي يجب أن توجه إلى تمويل سلع حقيقية، بما يضمن استرداد قيمة القرض.[10]

3.2.العناصر المكونة للسيولة البنكية

يمكن إيجاز مكونات السيولة البنكية فيما يلي:

أ.السيولة الحاضرة:هي أرصدة نقدية حاضرة في خزائن البنك وأرصدة نقدية لدى البنك المركزي إضافة إلى وجود سائلة أخرى، أي أن السيولة الحاضرة لدي البنك التجاري وتحت تصرفه.وتشمل مايلي: [11]

أ.1. النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية: شمل الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية، مساعدة وأجنبية.

أ.2. الشيكات تحت التحصيل: هي شيكات التي يودعها عملاء البنك فيه لتحصيلها بالنيابة عنهم،وتعتمد سيولة هذه الشيكات على إمكانية تحصيل قيمتها من البنوك المسحوبة عليها، وقد يكون بها شيكات دون أن يقابلها أرصدة تغطيها، فتفقد هذه الشيكات سيولتها ، ولذا فعلى البنك دراستها للتأكد من درجة سيولتها.

أ.3. الأرصدة الدائنة لدي البنك المركزي:يشكل رصيد لدى البنك المركزي جزءا من مكونات السيولة، إذ تحتفظ البنوك لدي البنك المركزي بأرصدة للوفاء بمتطلبات الاحتياطي النقدي حسب ما يحدده البنك المركزي، من اجل

---

[9]– غانم مرهج ، **دور الأوراق المالية الحكومية في امتصاص السيولة الفائضة لدي المصارف التجارية** ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، قسم المصارف والتأمين ،كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ،2014 ص ص 60-61.

[10]– سمية بن عودة ، **الربحية في تقيم أداء البنك،دراسة حالة بنك القرض الليوني** –Le Crédit Lyonnais– مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2012-2013، ص 19 .

[11]–عبد الغفار حنفي ،**إدارة المصارف** ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2002 ص 187.

حماية المودعين لدي البنك، وقد يحتفظ بمبالغ إضافية لدي البنك المركزي لتعزيز مركزه خاصة عند إجراء التسويات بين البنوك بعضها ببعض من خلال البنك المركزي .

ب.السيولة شبه النقدية: تتكون من الاستثمارات قصيرة الأجل التي تستحق في مدة تقل عن السنة،[12] حيث تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها أي بيعها أو رهنها وتسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، وتتميز بقصر آجال استحقاقها، وإمكانية تصريفها السريع سواء بالبيع أو الرهن، مع ملاحظة انه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة، كلما كانت أسهل في التصرف فيها.[13]

كما أن هذا النوع من مكونات السيولة عدة خصائص منها:[14]

- ستحق في مدة تقل عن السنة، ويستحق معظمها في مدة تقل عن ثلاثة أشه؛
- تتمتع بدرجة عالية من الضمان؛
- معدلاتها ثابتة نسبيا، فالتذبذب في معدلاتها قليل؛
- تتمتع بدرجة عالية من السيولة؛
- مخاطر قليلة عن المستثمر؛
- تدر عائدا قليلا لأدوات الاستثمار الأخرى بسبب سيولتها العالية؛
- وتتمثل أدوات أو مكونات السيولة شبه النقدية في: [15]

ب.1.أذونات الخزينة:إن درجة سيولة أذونات الخزينة مرتفعة وتشتريها البنوك عادة بقيمة أقل من قيمتها الاسمية أي بخصم، ولكن ربحيتها أقل من غيرها فهي تمثل قروضا قصيرة الأجل فضلا عن إمكانية تحويلها للبنك المركزي والإقراض مقابلها .

ب.2. الأوراق التجارية: تعتبر أحسن دروب الاستثمار القصير الأجل طالما أنها تحمل أكثر من توقيع ويعلل ذلك بأن قيمتها لا تتعرض لتقلبات عنيفة كالأوراق المالية التي تتغير معدلاتها بين لحظة وأخرى، كما أن القانون يحيطها بسياج من الضمانات فالمسحوب عليه يعتمد في العادة إلى الدفع في الميعاد خوفا من الخطر .

بالإضافة إلى:[16]

ب.3. اتفاقيات إعادة الشراء : عبارة عن اتفاق بين البنك آو جهة مانحة للقروض من ناحية، وشركة مقترضة من ناحية أخرى وبموجب هذا الاتفاق تقوم الشركة المقترضة ببيع الأوراق المالية التي تملكها (أسهم، سندات ، أذونات الخزينة، أو أية أوراق أخرى) إلى البنك بسعر محدد، وتتعهد بموجب الاتفاق بشراء هذه الأوراق بسعر

---

[12]– عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف السياسية المصرفية** – تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، القاهرة، 2007،ص 213.

[13]–سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009 ص 92.

[14]– صادق راشد الشمري، **إدرار المصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، 2009 ، ص 380.

[15]– زياد رمضان ، محفوظ جودة ، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك** ، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2006 ، ص 133.

[16]– محمد مطر، فايز تيم ، **إدارة المحافظ الاستثمارية** ، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان ، 2005 ، ص ص 79–80 .

أعلى في تاريخ لاحق، وتتراوح فترة الاتفاقية عادة بين ثلاثة إلى أربعة عشر يوما وقد تكون ليوم واحد فقط يسمي باتفاقية إعادة الشراء لليلة واحدة .

ب.4. القبولات البنكية: تعتبر أداة دين صادرة عن بنك تجاري، عبارة عن سحوبات بنكية يستخدمها المستوردون المحليون في استيراد بضاعة أجنبية على الحساب .

يمكن تلخيص ما سبق في المخطط التالي :

الشكل رقم (1): العناصر المكونة للسيولة البنكية

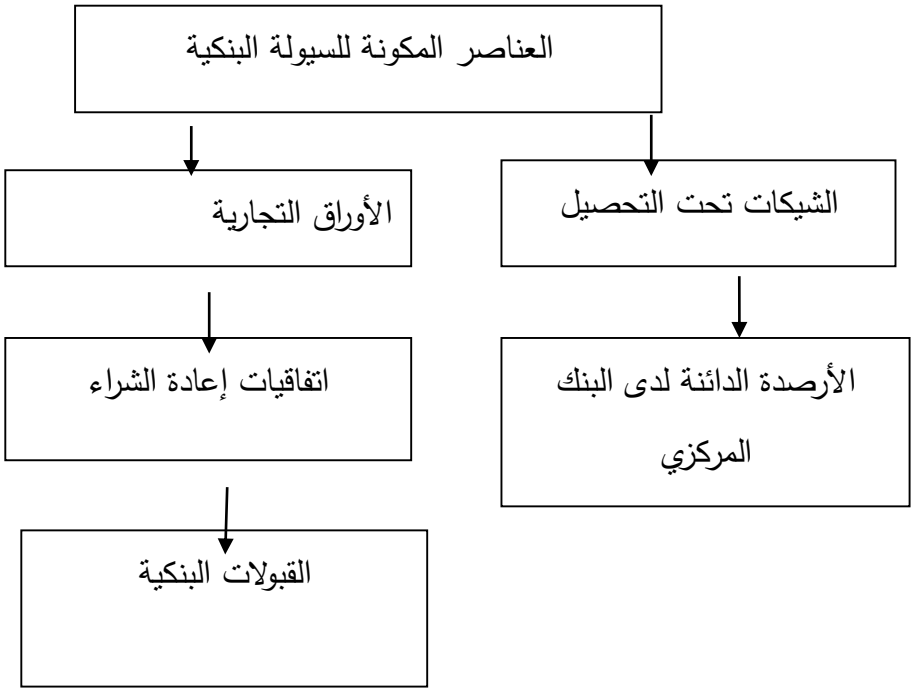

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: أهداف السيولة البنكية والعوامل المؤثر فيها

كما أشرنا سابقا فإن أي بنك يسعى لتحقيق التوليفة المثلي (السيولة – الربحية – أمان)، إذ أن السيولة البنكية في حد ذاتها تعتبر موضوع للتحليل والدراسة.

1.أهداف وأهمية السيولة البنكية:

من المؤكد أن السيولة البنكية تحضى باهتمام كبير من طرف البنوك نظرا لأهميتها البالغة والمنعكسة أساسا على نشاط البنك وكذا حرصا على الاستفادة من الأهداف التي تضمنها .

1.1أهداف السيولة البنكية:

إن السيولة لها عدة أهداف، فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة وأيضا مقابلة الطلبات غير المتوقع لسحب لودائع تحت الطلب.

ويحدد حجم هذا النوع وفقا للخبرة (الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب الغير متوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر) ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة .

وهي تعمل على مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل، فقد يتم سحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب .

وأخيرا تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية ويتوقف حجم الرصد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدى إمكانية البنك في تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه السحوبات .

- إذ يمكن القول أن أهداف السيولة البنكية تتمثل في النقاط التالية:[17]
- السيولة هي عنصر الأمن والحماية الذي يعمل على تجنب خطر عدم السداد وبالتالي الإفلاس؛
- تتيح السيولة البحث عن أفضل استثمار، مما يؤدي إلى مرونة في الاختيار؛
- السيولة مؤشر إيجابي للبنوك ووكالات التصنيف؛
- تؤكد السيولة قدرة البنك على الوفاء بهذه الالتزامات تجاه المودعين والدائنين الآخرين ، وبالتالي بناء ثقة البنك؛

تمكن البنك من مواجهة الأزمات ومتطلبات النمو والعمالة .

1.2. وظائف السيولة البنكية:

إن للسيولة البنكية عدة وظائف يمكن ذكرها فيما يلي:

أ.السيولة لمقابلة سحب الودائع: تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنك فهي تمثل التزامات من قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع إلى ودائع تحت الطلب، وتوفير، آجلة.....الخ، وفقا لمصادرها إلى ودائع أفراد، ودائع حكومية....الخ ، ولكن الأهم هو معرفة درجة أو احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة .

إذ تصنف الودائع من حيث أغراض السيولة إلى ثلاث أنواع:

- ودائع مؤكدة السحب؛
- ودائع محتملة السحب؛
- ودائع غير مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة .

وبصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الوديعة، كلما تطلب ذلك سيولة ومن أمثلة الودائع المؤكدة السحب : المرتبات المحولة على البنك فقد يتم سحبها خلال أسبوع وكذلك الحال أيضا بالنسبة للزيادة الموسمية في بعض الودائع فهي مؤتة ويعاد سحبها فيما بعد .

---

[17]– محمد سويلم ، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الاسكندرية ، 1998 ، ص 224.

عموما تسمى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع غير المستقرة، لذلك من الأنسب استثمارها في أصول أكثر سيولة تتناسب وتواريخ استحقاقها من أزمنة سحب هذه الودائع .[18]

أ.السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات: تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة اكبر من الانخفاض في الودائع ولتجنب هذا الوضع ، يحتفظ بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السداد، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من قروض والسلفيات، تسمي هذه السيولة لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤقتة والتي تمثل الودائع غير المستقرة[19]

3.1 أهمية السيولة البنكية :

تحتل السيولة البنكية أهمية كبيرة في نشاط البنوك ومنها :

- أحد الأهداف الإستراتجية بجانب الربحية لضمان بقاء البنك واستمرارية ونموه
- تكسب البنك سمعة طيبة لدى الأطراف التي يتعامل معها كعملاء، الموردين ، الجهات الحكومية العاملين ،الملاك .....مع الحفاظ على هذه السمعة وتنميتها ؛
- تؤدي إدارتها الجيدة غلى سهولة الحصول على مصادر تمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها ؛ تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى منع وجود أموال عاطلة دون استخدام من ناحية ، وإلى عدم الوقوع في ثغرات نقدية أو مأزق العجز النقدي في فترات القصيرة الأجل وبالتبعية المخاطر المالية؛
- تؤدي إدارتها الجيدة غلى زيادة ربحية البنك وقدرته على بناء والنمو ؛
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ثقة مجتمع الأعمال في إدارة البنك .[20]

2.أسباب الحاجة إلى السيولة البنكية :

تعتبر طلبات القروض والمسحوبات من الودائع من الودائع الأسباب الأساسية وراء حاجة البنط إلى السيولة، فالطلب على القروض والمسحوبات يختلف باختلاف كل من معدل الفائدة والفرص الاستثمارية المتاحة وطلبات المستهلكين لأنواع معينة من السلع ومستويات الدخل، فالبنك غير القادر على الاستجابة لمتطلبات العملاء سواء من القروض، أو المسحوبات من الودائع قد يجد نفسه في موقف تنافسي ضعيف عندما يقارن مع المؤسسات المالية الأخرى، با لإضافة إلى أنه ثقة المودعين. وتتأثر السيولة البنكية بعدة عوامل تساعد في الرفع أو الخفض فيها وهي :

- عمليات الإيداع والسحب على الودائع؛
- رصد عمليات المقاصة بين البنوك؛

18– تمارا القاضي ، **إستراتجية إدارة السيولة في المصارف التجارية** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المصارف والتامين ، قسم المصارف والتأمين ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2011 ص 72.

19– محمد سعيد أنور سلطان ، **إدارة البنوك** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005، ص 158 .

20–طارق عبد العال حماد ، **إدارة السيولة والمصارف** : قياس وضبط السيولة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2012–2013 ، ص ص 13–14

- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك التجارية ؛
- رصد رأس المال الممتلك .[21]

الشكل رقم(02) العوامل المؤثرة في السيولة

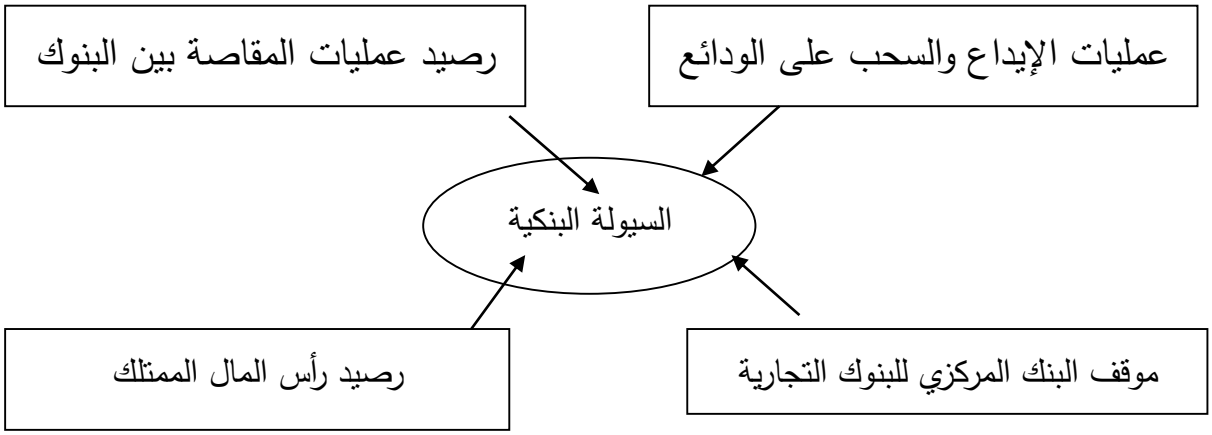

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: معاير تحديد السيولة البنكية وإدارتها :

تسعى البنوك جاهدة للاستفادة القصوى من سيولتها ولا يأتي ذلك سوى من خلال الإدارة الجيدة والتحكم فيها وكذا التقدير الدقيق لها .

1.إدارة السيولة البنكية:

تعني إدارة السيولة التعرف على احتياجات البنك من نقد، والأصول السائلة وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات ومن الناحية التطبيقية فغنه لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة، حيث من الملاحظ أن جميع الممارسين في هذا المجال يستعملون مزيجا من مجموع النظريات المعروفة في إدارة السيولة مع ميل بعضهم للتركيز على احدي النظريات، طبق لقناعة لديهم أو لظروف خاصة بالبنك نفسه، حيث تقوم البنوك بقياس سيولتها باستخدام ما يعرف بنسب السيولة، والتي تظهر مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ،فهي تهدف إلى تحليل وتقيم رأس المال العامل بهدف الحكم على مقدرة البنك على مقابلة التزاماتها .

لكن بالمقابل فإن إدارة السيولة تواجهها بعض العقبات كالصعوبة في التزامات الضمان وخطابات الاعتماد والضمانات المالية، هذا هو احتمال التدفقات النقدية الصادرة التي لا تعتمد على الوضع المالي للبنك، إذا كانت التدفقات الخارجية محدودة في الظروف العادية عموما، فقد تؤدي أزمة اقتصادية أو أزمة سوق معممة إلى زيادة كبيرة في التدفقات الخارجية .[22]

---

[21]– محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 136.

[22]–– قيصر علي عبيد الفتلي ، **استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية : دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية** ، مجلة القادسية للعلوم الادرارية والاقتصادية ، العراق ، المجلد 16 ، العدد 2، مارس ،2014 ص 208 .

كما يمكن للبنك اعتماد عدة معايير او طرق لتقيم السيولة نذكر منها :

1.1. نسبة الرصيد النقد :

تقيس لنا السيولة التي يحتفظ بها البنك التجاري مع عدم تضيع فرص الربح، وهذا لمواجهة التزما ته من النقدية المتوفرة في الخزينة، وتشير إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي ، ولدى البنوك الأخرى، وأية أرصدة أخرى كعملات الأجنبية والصكوك الذهبية الموجودة في البنك على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة وتحدد هذه النسبة حسب المعادلة التالية.

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك + الفائض أو العجز في الاحتياطي القانوني}}{\text{الودائع بالعملة الأجنبية + شيكات وتحويلات مستحقة + الأرصدة المستحقة للبنوك الأخرى}}$$

2.1 نسبة الاحتياطي القانوني:

تحفظ البنوك بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع المختلفة لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المذكور وبدون فائدة، ويسمي هذا الرصد بالاحتياطي القانوني،

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الاحتياطي القانون}}{\text{الودائع بالعملة الوطنية + التزامات أخرى}} \times 100$$

علما أن هذه النسبة عرضة لتغيير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات

2.نسبة السيولة القانونية:

تمثل النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات ا لثانوية : الأرصدة النقدية والأرصدة الشبه نقدية، على الوفاء بالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف وحالات البنك ، لذلك ، تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخدما في مجال تقويم كفاية السيولة ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{رصيد لدي البنك التجاري لدي البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك + مجموع الأول غير النقدية}}{\text{الودائع بالعملة المحلية + التزامات أخرى}} \times 100$$

2.معدل القروض على الودائع:

يحسب عن طريق قسمة إجمالي القروض الممنوحة على إجمالي الودائع أي: [23]

$$\text{معدل القروض} = \frac{\text{القروض الممنوحة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول كوفيد – 19 وتداعياته على الاقتصاد العالمي

تعد جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) أزمة صحية عالمية، اجتاحت العالم بأسره في فترة وجيزة، لذا أصبح يعد موضوع الساعة وطنيا ودوليا، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم فيروس كورونا (كوفيد 19)، أنواعه وأعراضه، لننتهي بأسباب وطرق انتشاره .

المطلب الأول: فيروس كورونا المستجد

يعد فيروس كورونا أحد الفيروسات الشائعة التي تسبب عدوى الجهاز التنفسي العلوي، والجيوب الأنفية، والتهابات الحلق، وفي معظم الحالات لا تكون الإصابة به خطيرة إلا بعض الاستثناءات، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى لمحة تاريخية عن فيروس كورونا، وكذا مختلف تعريفات جائحة كورونا(كوفيد 19).

[23]– صالح أمين الارياح ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، دار الكتب الوطنية بنغازي ، الطبعة الأولى ، 1991 ، 1991 ، ص 111.

1.1 نبذة عن فيروس كورونا (كوفيد 19):

تعد فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عدد من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى أمراض الأشد وخامة ، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية .[24]

إن أول ظهور لفيروس كرونا كان سنة 2003، لم تعلن منظمة الصحة العالمية أنه وباء رغم انتشار الإصابات به في 26 دولة، وذلك لأن المرض تم احتوائه سريع ، ولم يتأثر سوى عند قليل من الدول بشكل كبير منها: الصين ، هونغ كونغ ، تايوان ، سنغافورة، وكندا .

أما الظهور الثاني له فكان في السعودية سنة 2012 وسمي فيروس كورونا المتسبب في متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، ليطال من بعدها جل أنحاء شبه الجزيرة العربية ثم 23 بلد أوروبيا وأسيويا وحتى في أمريكا الشمالية .

ثم أعلن الصين يوم 21 ديسمبر 2019 عن آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروس كورونا ، الذي يثير قلقا بالغا في الوقت الحالي يسمي سارس كوف –2، او فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة، ولا يجب الخلط بينه وبين فيروس السارس الذي كان الجميع متخوفا منه عام 2003، إذ أن فيروس سارس كوف –2 هو الذي يسبب في مرض كوفيد 19 . أما كوفيد –19 فهو الاسم الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية على المشاكل التنفسية التي تؤدي إلى الوفاة أحيانا ، وقد تم إضافة الرقم 19 إشارة إلى العام 2019 الذي اكتشفت فيه أول حالة للفيروس، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية، وتم إرجاع أصل الفيروس إلى سوق الجملة ووهان للمأكولات البحرية في 7جانفي 2020، حيث أكدت السلطات الصحية الصينية ذلك . ثم تحول كوفيد–19 ألان إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم .[25]

2.تعريف فيروس كورونا المستجد

مرت البشرية على مدار التاريخ بالعديد من الإمراض الخطيرة نوقد ترافق اسم هذه الأمراض المختلفة مع لفظ "جائحة" مؤخرا اعتبرت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا المستجد كوفيد –19 جائحة، فما معنى كلمة جائحة ومتى يطلق هذا اللفظ ؟

1.2 تعريف الجائحة

لغة: من الفعل الثلاثي الجوح والاحتياج وتعني الهلاك والاستئصال ، والجائحة مصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه ، ويتضح أن الجائحة في اللغة العربية هي مصيبة أو متلفة للمال أوالنفس،مثلا يجتاح مرض ما

---

[24]– سمير بوعيسى ، **انعكاسات جائحة كورونا كوفيد 19 على حرية التنقل وممارسة النشاط الاقتصادي بالجزائر** ، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسة ، مجلد 03، الجزائر ، 2020 ، ص 205.

[25]– مريم لوكال ، **مكافحة منظمة الصحة العالمية لطوارئ الصحية العابرة للحدود : فيروس كورونا نموذجا** ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، مجلد 11 ، العدد 02، الجزائر ، 2020 ، ص 389.

ما فيحصد عدد كبيرا من الرواح

اصطلاحا: يقول الدكتور محمد الدسوقي استشاري الأمراض الصدرية إن الوباء هو ظهور حالات مرضية معدية في دولة أو مجموعة من الدول صغيرة متجاورة وينتشر بصورة سريعة بين الناس، أما الجائحة فهو ظهور حالات لأمراض معدية في أكثر دول العالم بأسره ن ويصعب السيطرة عليها مما يهدد صحة الناس ويتطلب تدابير صحية سريعة، وخطط عاجلة لإنقاذ البشر، وأشار أن هذين المصطلحين يطلقان على الأمراض المعدية فقط .[26]

2.2. تعريف فيروس كرونا المستجد (كوفيد 19)

من أهم التعاريف المقدمة لفيروس كورونا المستجد نجد مايلي:

فيروس كورونا (كوفيد19) هو مرض تتسبب به سلالة جديدة من الفيروسات التاجية (كورونا) والاسم الإنجليزي للمرض مشتق كالتالي :"CO " هما أول حرفين من كلمة كورونا (Corona) و"VI " هما أول حرفين من كلمة فيروس (Virus) و" D " هو أول حرف من كلمة (Disease) وأطلق على هذا المرض سابقا اسم Novell 2019 . وهو فيروس جديد يرتبط بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتمي إلها الفيروس الذي تسبب بمرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز) وبعض من أنواع الزكام العادي .

كما يعرف فيروس كرونا كوفيد –19 أيضا بأنه معد ينتقل بين البشر ، تبدأ أعراضه كأعراض الإنفلونزا، حيث يشعر الشخص بارتفاع درجة الحرارة واحتقان حلقه وضيق في النفس والسعال والصداع ، تظهر أعراضه بعد 14 يوما من الإصابة به، تطور أعراضه إلى التهاب رئوي حاد يمنع الأكسجين من الوصول إلى الدم مما يؤدي إل الوفاة .

وأخيرا عرف فيروس كورونا (كوفبد–19) بأنه فيروس حاد وشديد يلازم ويصيب الجهاز التنفسي يكون على شكل كريات مستديرة أو بيضاوية ومتعدد الأشكال في كثير من الأحيان على مستوى الرئتان ، الذي ينتقل بشكل أساسي عن طريق القطرات والاتصال ، كذلك عن طريق الانتقال الجوي عندما يتعرض الناس لفترات طويلة لتركيزات عالية في الأماكن المغلقة نسبيا .[27]

المطلب الثاني: أنواع و أسباب ظهور وانتشار فيروس كورونا المستجد:

1.أنواع فيروس كرونا المستجد (كوفيد–19)

إن جميع فيروسات كورونا هي فيروسات مغلقة مع جينوم الحمض النووي الريبي الايجابية ، تسبب معظمها المرض للحيوانات ، وعرف حتى الآن سبعة من فيروسات كورونا تصيب الإنسان وهي :

1.فيروس كورونا البشري229 E (HCOV-229E)؛

2.فيروس كورونا البشري43 OC (HCOV –OC 43)؛

---

[26]– عمر بن عيشوش، حسان بوسرسوب، **دور شبكة الفايسبوك غي تعزيز التوعية الصحية حول فيروس كورونا كوفيد–19–** ، مجلة التمكين الاجتماعي ، مجلد 02 ، العدد 02 الجزائر، 2020، ص 293 .

[27]– بل عبدون عوار، **آليات المحافظة على نصاب العمل في ظل أزمة جائحة كورونا**، مجلة قانون العمل والتشغيل، مجلد 05 ، العدد 01، الجزائر ، 2020، ص 76.

3. فيروس كورونا البشريNL6 (HCOV –NL-63)؛
4.فيروس كورونا البشري (HK 41)؛
5. فيروس كورونا (SARS – COV)؛
6. فبروس كورونا (MERS- COV)؛
7. فيروس كورونا المستجد COVID.-19

تسبب الأربعة الأولى من هذه الأنواع السبعة البشرية أمراض خفيفة في سبيل التنفسي العلوي تنجم عنها أعراض متشابهة لأعراض الزكام الشائع في حين أن الأنواع الثلاثة الأخرى تسبب حالات عدوى أكثر شدة ، وقد أدت في الآونة الأخيرة إلى فاشيات كبيرة الالتهاب الرئوي القاتل .

1.سارس – كوف SARS-COV: اختصار لفيروس كورونا المسبب للمتلازمة الحادة الوخيمة، وهو فيروس تاجي جرى التعرف عليه لأول مرة عام 2003، وتبين أنه المسئول عن فاشية المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة سارس التي بدأت في الصين في أواخر عام 2000، أصيب فيع أكثر من 8000 شخص وتوفي حوالي10%.

2. ميرس – كوف MERS-COV : اختصار لفيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية ، وهو فيروس تاجي جرى التعرف عليه لأول مرة عام 2012، وتبين أنه المسؤول عن متلازمة الشرق الأوسط وفيات التنفسية ميرس أصيب فيه 2468 ومعدل الوفيات حوالي 34.5%.

3. سارس كوف 2SARAS- COV2(COVID-19) : اختصار لفيروس كورونا 2 المسبب للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، تم رصد ستة أنواع منه ، كل نوع مرض يختلف في شدة أعراض والحاجة إلى توفير دعم للجهاز التنفسي للمريض أثناء مرحلة الشفاء .[28]

2. أسباب انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)

تعد فيروسات كورونا حيوانية المنشأ، فهي قادرة على الانتقال من حيوان إلى الإنسان كما تمتلك القدرة بعد ذلك على نقل العدوى من إنسان مصاب إلى آخر كما هو الحال مع فيروس كورونا المستجد.

وقد أشارت دراسة صينية إلى أن يكون نوع من الأفاعي، الحيوان المسئول عن نقل العدوى لهذا الفيروس إلى الإنسان، غير أن هذا الأمر لم يتم تأكيده حتى الآن، كما أشارت ذات الدراسة إلى أن الخفاش قد يكون المسئول عن نقل العدوى للأفاعي التي بدورها عملت كناقل وسيط أوصل العدوى للإنسان، وهو ما جعل خبراء البيئة يحذرون من تجارة الحيوانات البرية واعتبارها قنابل موقوتة لأوبئة خاصة وإنها تجمع أنواعا مختلفة من الحيوانات البرية قد تنقل الفيروسات إلى بعضها البعض وتتسبب في انتشارها .

وضع علماء الفيروسات عدة أسباب لتفشي فيروس كورونا المستجد أهمها:

1.التأخر في اتخاذ التدابير الصارمة والإجراءات الاحترازية للوقاية من انتشار فيروس كورونا كوفيد -19

---

[28]– أسامة أبو رب ، **دراسة تكشف عن 6 انواع من مرض كورونا** ، جريدة جزيرة نت ، مكة مكرمة ، 2020/12/28 في الموقع الإلكتروني أنواع من كرورونا كوفيد -19 /2020/07/26 .
http//www.aljzzeera.net/news/healthmedicine/ تم الإطلاع عليه يوم 2022/4/23.

2. التأخر في غلق المطارات والموانئ؛
3. الأخذ بعين الاعتبار المصالح والتجارة والاقتصاد الدوليين؛
4. الأحكام المسبقة وغياب الوعي الصحي لدى العامة ؛
5. التغيرات المناخية والزيادة في قطع الأشجار من الغابات ، وكميات النفايات المتزايدة يزيد بدوره من نسبة الإصابة بالفيروسات ونقلها إلى جسم الإنسان من خلال القوارض؛
6. التلوث وعدم النظافة من بين المسببات الأساسيات لفيروس كورونا، حيث يمكن أن ينتشر هذا الوباء في الأماكن الأكثر تلوثا والتي تكثر فيها النفايات خصوصا وان بعض أنواع الفيروسات أو البكتيريا، والفطريات تتغذي على النفايات الملوثة.

3. طرق انتشار فيروس كورونا (كوفيد -19):

غالبا تنتشر الأمراض المعدية بطريقتين، إما تنتقل مباشرة من شخص إلى أخر، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق وسيط ينقل المرض بين الأفراد .

وبما أن فيروس كورنا (كوفيد -19) من بين الأمراض المعدية عن طريقة انتقاله أيضا تتم بطريقتين مباشرة وغير مباشرة، وقد أثبتت أغلب الدراسات والأبحاث حول طريقة انتشار فيروس كورونا أن طريقة الانتقال الرئيسية هي من إنسان إلى آخر عن طريق المفرزات التنفسية المز فورة، مثل السعال أو العطس ، لهذا يجب أن تكون مسافة بين الأشخاص 1.5 متر على الأقل حتى لا تنتقل العدوى إذا عطس شخص مصاب

تبقى القطرات الناقلة لفيروس كورونا المستجد معلقة في الهواء لفترة قصيرة وقد تتسرب على منضدة مثلا أو أي شيء من هذا القبيل، فيصبح ناقلا للعدوى عندما يلمسه شخص ما لا يغسل يديه جيد ، ويفترض أنه شبيه ببقية الفيروسات كورونا التي قد تبقى حية ومعدية على السطوح المعدنية، أو الزجاجية البلاستكية، لفترة تصل إلى تسعة أيام في درجة حرارة الغرفة .[29]

المطلب الثالث: تداعيات جائحة كرونا (كوفيد -19) على الاقتصاد العالمي

1. التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا

لازال فيروس كورونا يبعث في الاقتصاد العالمي دمارا حيت أصابه الشلل، فقد عرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وأضعف الطلب العالمي، وعزل دول ووضعها تحت الحجر الصحي وأخرى تحت حظر التجول،وأصاب قطاعات المال والطريان والنقل والسياحة بخسائر فادحة. وكان أثر الفيروس كبيرا على الاقتصاديات العالمية والمحلية على حد سواء، فعلى سبيل المثال أثر على الاقتصاد العالمي في قطاع التجارة والخدمات حيث أدت الجائحة إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي ومنه الطلب على الطاقة، كما أثر على الأسواق المالية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008.

[29]- سهايلية سماح ، **الاجرائات الوقاية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر** ، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ، المجلد 05 ، العدد 3، الجزائر ،2020، ص 28.

وبهذا أعطت أسواق المال مؤشرا سلبيا على للمستثمرين في التوجهات، و تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي،إضافة لذلك ضربت الجائحة الترابط العالمي من خلال قطاع السياحة والنقل، إذ خفضت معدل الرحلات وأغلقت أغلب المطارات حول العامل، وأثر فيروس كورونا أيضا على الاقتصاديات المحلية في إعاقة النشاط الاقتصادي وذلك أدى إلى إعاقة الإنتاج والخدمات والمواصلات والنقل والسياحة والتسوق، وإضعاف العرض والطلب نتيجة تحول بعض المدن إلى مدن أشباح كما شهد نافي الصين وأوروبا وبعض الولايات الأمريكية ويمكن أن تكون الخسارة التراكمية في إجمالي الناتج المحلي العالمي على مدار العامين .2020 و 2023 بسبب أزمة الجائحة حوالي 2 ترليونات دولار أمريكي أي أكبر من اقتصادي اليابان وألمانيا (صندوق النقد الدولي، .2020)إضافة إلى تكاليف التصدي والاحتواء التي فرضتها الحكومات والدول من إنقاذ ودعم وإجراءات احترازية لقطاع الصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتكاليف باهظة وآخذة في الارتفاع وما رافق ذلك من حالة الارتباك وعدم اليقين التي فرضها الفيروس وحالة الإحجام التي ولدها تباعا في مجالات الاستثمار والإنفاق والسياحة،ونتيجة لانتشار كروانا فان احتمال تعثر اغلب الشركات قد أصبح أمرا واقعا في ظل توقف كل القطاعات تقريبا ، وتقدر حجم ديون الشركات بمبلغ 65 تريليون دولار أمريكي تمثل بدورها قنابل موقوتة يمكن أن تنفجر في أي لحظة .

وكان من أبرز القطاعات الاقتصادية المتضررة : الطريان، السفر والسياحة، الفندقية والضيافة، المؤتمرات والمعارض والمهرجانات، التصدير الخدمات اللوجستية والخدمات، أما ابرز القطاعات المستفيدة: الصيدلة والمعقمات،التجارة الكرتونية، العمل والتعليم عن بعد، التطبيقات الكرتونية).

وعلى أثر ذلك، تم رصد إجراءات في عدد من دول العامل التي قامت بعمل حزم اقتصادية بهدف التحفيز الاقتصادي، حيث وصلت أحجام حزم التدخل في بعض البلدان إلى 20 %من الناتج المحلي الإجمالي وتميزت هذه الحزم بأن جزء كبير منها كان موجها لدعم الأسر والأفراد والجزء الآخر موجه نحو الشركات من خلال تقديم لتسهيلات وإعفاءات لها وعلى سبيل المثال قدم البنك الدولي دعما قدره.

14 مليار دولار للدول المتضررة، و أعلن صندوق النقد الدولي عن مساعدات عاجلة ل 25 دولة ، كما خصص الاتحاد الأوربي دعما قدره نصف تر ليون أميركي لدول ا الأعضاء، ويبين الجدول التالي بعضا من حزم المساعدات وكما يلي.[30]

جدول رقم (01) حزم المساعدات المخصصة لمكافحة انتشار فيروس كرونا

الدول /المؤسسة	حجم البرنامج	طبيعة الدعم
البنك الدولي	14 مليار $	مباشر
البنك الإسلامي	2.3 مليار$	دعم للدول الإسلامية الأعضاء
ماليزيا	4.8 مليار $	مساعدات مالية

[30]– لويزة مكسح ، **التدابير الشرعية للوقاية من جائحة كورونا المستجد كوفيد –19**، مجلة الأحياء ، المجلد 20، العدد 26، الجزائر ، 2020 ، ص ،288.

السعودية	32مليار $	حزم اقتصادية
الإمارات	34مليار $	حزم اقتصادية
البحرين	11.4مليار $	حزم اقتصادية
أندنيسا	25 مليار $	حزم اقتصادية
الاتحاد الأوربي	500 مليار $	حزم اقتصادية

المصدر :مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة (JFEG) المجلد (03) العدد(03) 2020

2.2 التداعيات الاجتماعية لفيروس كورونا (كوفيد -19)

أثر الفيروس بشكل كبير على جميع جوانب وقطاعات الحياة، إذ أغلقت مدنا ودولا كاملة وأوقفت حركة الملاحة الجوية وأغلقت المطارات ومنعت التجمعات الاجتماعية وغير الاجتماعية بكافة إشكالها وأغلقت دور التجزئة والمحال التجارية، ومُنعت معظم مؤسسات العمل عن بُعد. ويتوقع أن تؤثر الجائحة الوبائية (كوفيد -19) بشكل كبير على أسواق العمل في العالم ، حيث تتوقع منظمة العمل الدولية فقدان305. مليون شخص لوظائفهم على الأقل غالبيتهم في القطاع الخاص ، ونتيجة لتفشي المرض ظهرت آثارا سلبية مباشرة على النظام الصحي العالمي كان أبرزها:

الضغط على الخدمات الطبية المقدمة من المؤسسات والمراكز الصحية، وتأثر قطاعات طبية كبيرة على خدمات صحة الفم والأسنان ومراكز التأهيل والعلاج الطبيعي وعيادات الصحة النفسية تأثرا كبيرا.

شهد ت مجتمعات الرفاهية الحديثة والمتقدمة والصناعية حالة انكشاف غير مسبوقة سوءا؛نظام صحي منهار،وسياسات متآكّلة في تقديم خدمات الرعاية واتخاذ الإجراءات الصارمة لحماية السكان ،وغربيون يرفضون العودة إلى بلادهم،ودول ضعيفة تؤوي أوروبيين، وحرق علم الاتحاد الأوروبي في إيطاليا، والتدافع على مناديل الورقية في المراكز التجارية ،ومدن أوروبية ولأول مرة ترفع صوت الأذان،كل ذلك في أنظمة ديمقراطية علمانية كانت تشكلً حلما جميلا لكثير من أبنائنا.

وعلى أثر الإشكالات الكبرى التي خلفها الفيروس قدمت كثير من الدول ومؤسساتها برامج دعم اقتصادية للتعافي من جائحة كرونا تمثلت على شكل دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطةSMEوإعادة هيكلة وجدولة لقروض الأفراد والمؤسسات وتركزت هذه الحزم للاقتصاديات المتضرر جلها لفترات زمنية .[31]

والشركات المتعثرة التي توقفت أعمالها بسبب الجائحة. وأظهرت الجائحة بعض التغييرات الملموسة على النظام العالمي كان من أبرزها، ظاهرة التشغيل الآلي التي ستعمل على توفير الطاقة وتخفض من المنتج وتحسن من جودته وبالتالي تحافظ على صحة الإنسان ، وزيادة الثقة في قطاعا لتكنولوجيا والدفع الالكتروني واعتماده على الخدمات الالكترونية والدفع باتجاه مزيد من التغيرات الاجتماعية.[32]

[31] -- لويزة مكسح ، مرجع سابق ، ص ، 289.

[32] -- أسامة أبو رب ، مرجع سابق ص 200

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة والتعقيب عليها

المطلب الأول: الدراسات الوطنية:

1 . **دراسة سهايلية سماح** تحت عنوان "**الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر** " ، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ، مجلد 5، العدد3 الجزائر ،2020 .

هدف الدراسة إلى الوقاية على أسباب انتشار فيروس كورونا في الجزائر والتعرف على أهم التدابير والإجراءات الوقائية التي وضعتها الحكومة الجزائرية لمواجهة فيروس كورونا ، وتوصلت الدراسة إلى أن التدابير والإجراءات الوقائية الاحترازية تتمثل في التباعد الاجتماعي والحجر الصحي ، باعتباره يمثل الحل الأمثل للحد من انتشار الفيروس وللحفاظ على صحة وسلامة المواطنين بالإضافة إلى غلق المدارس والجامعات وغلق المساجد ومنع التجمعات وغلق الحدود، إلا أن هذه الإجراءات لا تقضي على الفيروس بشكل نهائي لكنها تساهم في التقليل من زيادة انتشاره وأوصت في الأخير بضرورة الالتزام بالتدابير الاحترازية التي وضعتها الحكومة الجزائرية والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية من اجل التصدي لفيروس كورونا .

2. **دراسة وليد زيادي، حكيم بن جروة** تحت عنوان " **تقيم الخدمات العمومية في ضل وباء كورونا المستجد (كوفيد -19)**" مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2،العدد2،الجزائر ، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وضعية الخدمات العمومية في ضل تفشي هذه الجائحة العالمية وكيفية استغلال الوضع الراهن والقيام بتقريب الخدمات العمومية للبريد والمواصلات من زبائنها عبر الحافلات المستحدثة والمتنقلة.وتوصل إلى أن بعد تفشي وباء كورونا المستجد حرص بريد الجزائر كغيره من المؤسسات ذات التوجه الخدمي العمومي للمواطنين، بتقريب الإدارة من المواطن والحرص على صحته، وان الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة وباء كورونا المستجد من طرف بريد الجزائر عموما كانت فعالة لما لها من الأثر النفسي والصحي على راحة المواطن .وأوصت في الأخير بضرورة وضع خطة احترازية و استشرافية مدروسة من طرف المؤسسات العمومية أو الخاصة لمواجه الظروف الطارئة مستقبلا، وإنشاء صندوق عالمي للاستثمار في تطوير اللقاحات والوقاية من الأوبئة تحت إشراف منظمة الصحة العالمية .

3.دراسة عائشة بن سيف ، غادة لفقير تحت عنوان **" أثر جائحة كوفيد -19 على القطاع المصرفي العربي – دراسة عينة من الدول العربية "** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ، الطور الثاني ميدان : علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية ، شعبة علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد بنكي ، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2020

تهدف دراسة هذا الموضوع ، الذي يعد موضوع الساعة وطنيا ودوليا إلي معرفة آثار وتداعيات فيروس كورونا (كوفيد 19-) على الاقتصاد العالمي والتعرف على ردود أفعال الحكومات العربية اتجاه هذا الفيروس العالمي بالإضافة إلى تحديد اثأر فيروس كورونا (كوفيد-19) على مختلف المتغيرات والجوانب المصرفية في الدول العربية والتوصل إلى اقتراحات تساعد القطاع المصرفي العربي على مواجهة والتقليل من الآثار السلبية لهذا الوباء و وأوصت هذه الدراسة تشجيع التعاون الدولي لمواجهة فيروس كورونا باعتبار جائحة وباء عالمي و تقديم دعم

للمقترضين والقطاعات المتضررة من جائحة كوفيد -19 وتعديل استحقاق القروض لتعزيز قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم للمصارف العربية بشكل عام ، وللقطاع المصرفي الجزائري بشكل خاص .

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1.دراسة غيث طلال فايز المجالي طالب دكتوراه، تحت عنوان:**التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا المستجد على النظام السياسي والاقتصادي والدولي**، دفاتر السياسة والقانون المجلد:13، العدد01، جامعة مؤتة الأردن،2021

تهدف الدراسة إلي التعرف بشكل رئيسي على تداعيات السياسة والاقتصادية لجائحة كورونا المستجد على النظامين السياسي والاقتصادي، وتوضيح مفهوم جائحة كورونا ورصد وتتبع آثارها بالإضافة إلى محاولة تنبؤ بالصورة المستقبلية للنظام الدولي بعد هذه الجائحة. وتوصلت هذه الدراسة إلى مدى هشاشة الحياة البشرية والأنظمة السياسية الليبرالية الكبرى والمتقدمة وكشفت عن غياب دور التنظيم الدولي في إيجاد صيغ واضحة ومحددة وفعالة للتعاون والتضامن الجماعي الدولي.

2-دراسة أسامة حسين ملكاوي تحت عنوان:**أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية** ،مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماع، جامعة قطر،2021.

تهدف الدراسة حول وجود علاقة بين إشكال أنظمة الحكم وطرق التصدي للجوائح، وآليات الإفصاح عن المعلومات ومشاركتها مع المنظمات الدولية والإعلامية وتوصلت الدراسة الأنظمة الاستبدادية كانت أكثر قدرة على ضبط انتشار الفيروس بفرضها لقواعد وقوانين ضبط اجتماعي شديد الصرامة .

المطلب الثالث: المقارنة بين محل الدراسة والدراسات السابقة

الجدول رقم (02):أوجه التشابه والإخلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة سهايلية سماح	- تتشابه الدراسة مع دراستنا قي تناول موضوع جديد وهو جائحة كورونا - (كوفيد-19) على الآثار السلبية لجائحة كورونا تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي آثار فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري	-تختلف الدراسة مع دراستنا في إجراء دراسة ميدانية
دراسة وليد زيادي و حكيم بن جروة	تتشابه دراسة مع دراستنا في تناول فيروس كورونا كالجائحة عالمي - الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا على الاقتصاد العالمي	– تختلف الدراسة مع دراستنا في إجراء دراسة ميدانية
دراسة عائشة بن سيف و غادة لفقير	- تتشابه دراستنا مع الدراسة في تناول موضوع أثر جائحة كورونا على القطاع المصرفي - تداعيات الجائحة على الاقتصاد الجزائري	تختلف الدراسة مع دراستنا في إجراء دراسة ميدانية
دراسة غيث طلال فايز المجالي	تتشابه الدراسة مع دراستنا في آثار جائحة كورونا الاقتصادية لجائحة كورونا	تختلف الدراسة مع دراستنا في تناول الجانب السياسي لجائحة كورونا
أسامة حسين ملكاوي	- تتشابه الدراسة مع دراستنا في آثار جائحة كورونا الاقتصادية لجائحة كورونا	تختلف الدراسة مع دراستنا في تناول جائحة كرونا من منظور علم الاجتماع

المصدر: من إعداد الطالبتين

خلاصة الفصل:

تمخض عن الأزمة العالمية لجائحة كورونا انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي للدول، وبسبب الإجراءات المتخذة للحد من انتشار الفيروس، تم توقيف مختلف النشاطات على كل من الاقتصاد والاستثمار وعلاقات العمل والأنشطة التجارية والعلاقات الدولية، مما أدى إلى تعرض الاقتصاد العالمي إلى هزة قوية استحضرت بتداعياتها إلى الأذهان ذكري الكساد العظيم نهاية عشرينيات القرن الماضي التي ضررت الاقتصاد العالمي. ونظرا لأهمية القطاع البنكي بالنسبة للاقتصاد انصبت اهتمامات البنوك إلى اتخاذ إجراءات والتدابير الوقائية لتخفيف من آثار انتشار الفيروس على مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة مشكلة السيولة اللازمة لتغطية احتياجاتها .

الفصل الثاني

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل عرض لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و تأثيرات أزمة كورونا عليه من خلال التطرق على تأثيراتها على السيولة والقروض الممنوحة.

يلعب بنك الفلاحة و التنمية الريفية دورا فعالا في إحداث التنمية الاقتصادية حيث يحتل مكانة إستراتيجية في الجهاز البنكي الجزائري، وتتفرع من بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة وكالات متواجدة عبر مختلف التراب الوطني .

وتعتبر وكالة بدر 265 إحدى أهم البنوك الناشطة بولاية عين الدفلى و التي تعرف انتشارا واسعا حيث تقوم بمزاولة نشاطها البنكي من خلال تقديم مختلف الخدمات البنكية من منح القروض سواء للشباب أو الفلاحين بغية تمويل الاستثمارات أو غيرها على مستوى الدائرة و بغية إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي والوصول إلى الهدف من دراسة هذا الموضوع و المتمثل في كيفية إدارة السيولة في البنوك التجارية.

ومن أجل معالجة هذا وجب تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال عرض لنشأته، مهامه وموارده؛

المبحث الثاني:تأثيرات جائحة كورونا على البنوك في الجزائر و التدابير المتخذة لمواجهة تداعياتها؛

المبحث الثالث: السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)و الحلول المقترحة لمواجهتها.

المبحث الأول: تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أكبر البنوك الوطنية الذي نتيجة لخبرته و تنافسية استطاع أن يفرض مستواه في بيئة تنافسية لبنوك خاصة وطنية و أجنبية وذلك بتبني تنظيم جديد و تحويل أساليب العمل الخاصة به وهذا ما يضيف قيمة أعلى لموارده البشرية والمادية بالإضافة إلى نظام الإدارة كذلك تكييف استراتيجيات الإدارة مع الحقائق الجديدة الاقتصادية.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية و مراحل تطوره

1. نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR هو بنك عمومي أنشأ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 206/82 الصادر في 17 جمادى الأول 1402 الموافق ل 13 مارس 1982 و الذي عدل بمرسوم 84-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 م، وقد كان إنشاؤه من أجل تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي و إعادة هيكلة 140 وكالة و كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري .

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية برأس مال 33 مليار دينار الكائن مقره الرئيسي ب 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة حيث يتمتع بالاستقلال المالي و يعد تاجرا مع الغير.

يتكون حاليا من 293 وكالة و 41 فرع منتشر عبر أنحاء الوطن، وهو هيئة اقتصادية تقدم مختلف الخدمات فبعد الإصلاحات و التوجه نحو اقتصاد السوق أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك تجاري شامل يمول جميع القطاعات الاقتصادية لكن بعد 2005 أصبح يمول قطاعين فقط وهما القطاع الفلاحي و قطاع الصناعات الغذائية وفق شروط معينة بهدف تحقيق الأرباح.[33]

2 . مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

كغيره من المؤسسات الوطنية شهد العديد من التطورات يمكن تقسيمها إلى المراحل الآتية:

المرحلة الأولى 1982-1990:

خلال ثمان سنوات الأولى من نشأته سعى البنك إلى فرض وجوده في المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية وهذا طبقا لمبدأ تخصص البنوك إذا اكتسب سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية و في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1989 تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى شركة مساهمة برأس مال قدره 22 مليار دينار .

المرحلة الثانية: 1991-1999:

بموجب صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض و الذي منح من جهة استقلالية أكبر للبنوك و نص من جهة أخرى على نهاية فترة تخصصها ومنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية أفقه في مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي، ومن ثم أصبح كغيره من البنوك تباشر مهامها المختلفة المتمثلة في تقديم القروض، و تشجيع عملية

34- إيمان العاني: مرجع سابق ص 55.

الادخار وعلى الصعيد التقني تميزت هذه المرحلة بإدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال مثل تطبيق نظام وضع برمجيات، عملية الفحص السلكي، بطاقات السحب و الدفع ...إلخ.

المرحلة الثالثة: 2000-2002

شهدت هذه الفترة عدة إنجازات من طرف البنك من أجل بعث نفس جديدة في مجال الاستثمارات المنتجة حتى يساير نشاطها و مستوى مردود السوق، حيث رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار تدخله في تمويل الاقتصاد حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، كما رفع مستوى معاوناته للقطاع الفلاحي، وقام في إطار مسايرته للتحولات الاقتصادية و الاجتماعية العميقة بوضع برنامج خماسي فعلي ، يرتكز على عصرنة البنك وتحسين الخدمات ،ونتجت عن هذه الإنجازات في الفترات التالية.

- القيام بإحصاء دقيق لنقاط ضعف و قوة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ووضع مخطط لمسايرة المعايير الدولية [34].
- تم إحداث تطوير في الميدان المحاسبي و المالي، بالإضافة إلى إعادة النظر و تقليل الوقت، و تخفيف الإجراءات الإدارية و النقدية المتعلقة بملفات القروض لمدة تتراوح من 20 إلى 90 يوم سوءا بالنسبة لقروض
- الاستغلال أو بالنسبة لمكان التسليم لغرض الدراسة، كما قام بإدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى الحسابات المركزية، بالإضافة إلى تعميم شبكة (MEGA-PAE)على الوكالات و المنشآت المركزية.

المرحلة الرابعة: 2003- 2013

في هذه المرحلة تم تقديم خدمات مشخصة عبر جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني، تخصيص القروض المقدمة إلى قطاعين فقط (قطاع الفلاحة وقطاع الصناعات الغذائية.

المطلب الثاني : مهام و أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1. مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة يقوم البنك بجملة من المهام نذكر منها:

1.تطوير الموارد و العمل على رفعها و تحسين تكاليفها من خلال :

- مسايرة التطوير الحاصل في عالم النشاط البنكي و تقنياته؛
- عرض منتجات و خدمات جديدة على المدخرين و هذا في سياسة منح القروض ذات المر دودية.

2.تطوير البنك بطرق و أساليب معالجة المخاطر من خلال:

- تصفية المشاكل المالية؛
- تطبيق معدلات فائدة تتماشى مع الإيرادات؛
- أخذ الضمانات الملائمة و مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية؛
- استعمال الدعم الإعلامي (جريدة، تجمعات،مجلات، التلفزيون)؛

[34]-- إيمان العاني: مرجع سابق ص ص،56-57.

3.تطوير مستوى الموظفين:

4.تمويل المستثمرات الفلاحية و المجموعات التعاونية و كذلك قطاع الصيد البحري.

2. أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لجأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية للقيام بأعمال و نشاطات عديدة للحفاظ على مكانته ضمن الوسط البنكي عن طريق:[35]

- التسيير الصارم لخزينة البنك بالدينار أو العملة الصعبة؛
- .ضمان تنمية منافسة للبنك في مجال النشاطات التي يقدمها؛
- محاولة زيادة الموارد بأحسن الأسعار؛
- محاولة توسيع و نشر شبكة وكالاته عبر كافة التراب الوطني؛
- وضع برنامج للتسيير الديناميكي في مجال التحصيل؛
- المحاولة بقدر الإمكان تلبية رغبات الزبائن المتزايدة و المتنوعة بمنحهم منتجات و خدمات من شأنها مسايرة هذا التنوع و التعدد و التغير؛
- التنمية التجارية بإدماج تقنية جديدة لإدارة الأعمال كالتسويق و إدخال سلسلة منتجات جديدة.

المطلب الثالث: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لمزاولة أي نشاط لابد من توفر الأموال اللازمة لذلك، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره مؤسسة مالية كغيره من المؤسسات يعتمد على موارد مختلفة للقيام بمختلف نشاطاته.

1. موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ما يلي:

1.1رأس مال البنك: حيث يقدر حاليا ب 54000000 دج.

2.1. **الاحتياطي و المخصصات:** حيث يقتطع البنك في نهاية كل سنة مالية مبالغ من المال كالاحتياطات ومخصصات لمواجهة المخاطر.

2.تمويل التجارة الخارجية: إن التجارة الخارجية تعد مصدرا لإنعاش الاقتصاد الوطني من جهة وتعود بالفائدة للبنك من جهة أخرى من خلال دعم عمليات الاستيراد و التصدير و التحصيل ألمستندي، خصم الكمبيالات التجارية، الإعتمادات المستندية.

3.الودائع: وهي الأموال التي توضع تحت تصرف البنك.

2. الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

يخضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية للنظامين المركزي و اللامركزي فالأول تمثله المديرية المركزية الموجودة في ولاية الجزائر تحت إدارة رئيس (مدير عام) بمساعدة مديرين مركزيين بالإضافة إلى أقسام تضم كل منها عدة

[35]- معلومات مقدمة من طرف البنك، مقابلة شفوية.

مديريات تحت سلطة رئيس قسم و مهمتها الإشراف على مختلف العمليات البنكية، أما التنظيم اللامركزي فيتمثل في فروع ووكالات البنك الممتدة عبر ولايات الوطن حيث توجد الفروع التي تقوم بالإشراف و العمل على السير الحسن للوكالة عبر النطاق المحدد[36].

الشكل رقم(3) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :

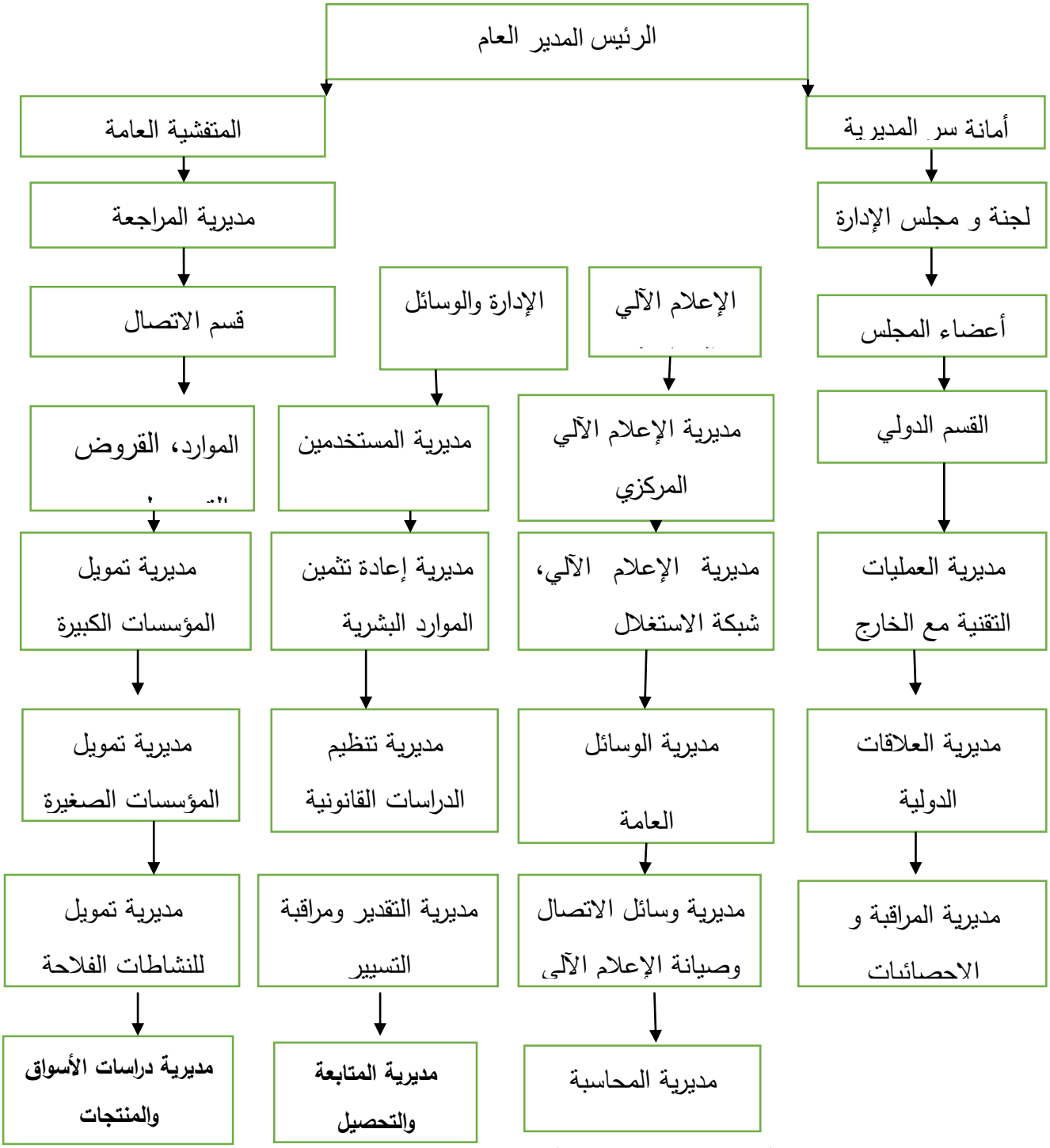

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2020، وثائق مقدمة من طرف البنك.

[36]- إيمان العاني: مرجع سابق ص 70.

المبحث الثاني: تأثيرات فيروس كورونا على البنوك في الجزائر و الإجراءات المتخذة لمواجهته.

المطلب الأول: أثار فيروس كورونا على البنوك في الجزائر

ظهرت أول إصابة في الجزائر عند رجل إيطالي الجنسية في 27 فيفري، و قد قامت السلطات الجزائرية بمغادرته إلى وطنه في 28 فيفري 2020، ثم ظهرت إصابتين جديدتين في 2 مارس 2020، و بدأ عدد الإصابات يرتفع إلى أن وصل في أواخر شهر مارس إلى 716 إصابة و 44 حالة وفاة. كما سجلت وزارة الصحة شفاء 37 مصاب، و تزايدت عدد الإصابات بفيروس كورونا في شهر أفريل ليصل العدد الإجمالي إلى 4006 حالة مؤكدة فيما بلغ العدد الإجمالي للوافيات إلى 450 حالة، و قد ارتفع عدد الحالات التي تماثلت للشفاء إلى 1702 حالة شفاء، ووصل عدد الحالات تحت العلاج إلى 6805 تشمل 2714 حالة مؤكدة حسب التحليل ألمخبري و 4091 حالة محتملة حسب التحليل بالأشعة، فيما يتواجد 23 مريضا في العناية المركزة، و في شهر ماي وصل عدد الإصابات المؤكدة إلى 9394 حالة فيما بلغ إجمالي الوافيات 638 وفاة وعدد الحالات التي تماثلت للشفاء 5549 حالة، و بقي عدد الإصابات في ارتفاع في شهر جوان حيث وصل إلى 13907 إصابة، و ارتفع إجمالي عدد الوافيات إلى 912 مريضا للشفاء من الفيروس كما بلغت في أواخر شهر جويلية عدد الإصابات بفيروس كورونا 30394 إصابة و ارتفع عدد الوافيات إلى 1210 و قد ارتفعت عدد الحالات التي تماثلت للشفاء إلى 20537 حالة شفاء، و في 22 أوت 2020 بلغت عدد الإصابات المؤكدة 41068 إصابة، ووصل عدد الوافيات إلى 1424 وفاة، بينما بلغت حالات الشفاء 28874.[37]

استمر ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا في الجزائر، و حسب أخر الإحصائيات يوم 25 جوان 2021 سجلت 369 إصابة جديدة بفيروس كورونا، ليصل إجمالي الحالات المؤكدة 137772 حالة، بينما بلغ العدد الإجمالي للمصابين الذين تماثلوا للشفاء 95878 شخصان و العدد الإجمالي للوفايات 3678 حالة.[38]

لا تمثل جائحة كورونا حالة طارئة في مجال الصحة فحسب، بل من الممكن أن تخلف أثارا سلبية عميقة على مختلف القطاعات، من بينها القطاع المصرفي، و يمكن أن يكون التأثير على القطاع المصرفي من خلال محفظة الائتمان أو قنوات السيولة، فقد يؤثر الإغلاق المستمر على الشركات الصغيرة و الأفراد بشكل اكبر و يؤدي إلى الضغط على محفظة الائتمان و على صعيد السيولة، فإن التشديد المطول للظروف المالية له تأثير سلبي على مصادر الأموال للقطاع المصرفي.

- شكلت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي الجزائري حوالي 13913.5 مليار دينار جزائري في نهاية العام 2020، بانخفاض قدره 5.8% عن نهاية العام 2019 . و بلغت الودائع المجمعة حوالي 11104.06 مليار دينار جزائري، بزيادة 0.38 % عن نهاية العام 2019، كما قدرت حسابات رأس المال ب 1300.5 مليار

---

[37] -سهايلة سماح، : مرجع سابق ص 28

[38] -الإذاعة الجزائرية ،الموقع الإلكتروني 2022.

HTTPS//WWW.RADIOALGERIE.DZ/NEWS/AR/ARTICLE/20210625/213809.HTM تم الإطلاع عليه يوم 2021/4/23

دينار جزائري مسجلة زيادة بحوالي 0.78% عن نهاية العام 2019، أما بالنسبة لحجم الائتمان الذي تم منحه من قبل القطاع المصرفي الجزائري حتى نهاية العام 2020 قد بلغ حوالي 11188.6 مليار دينار جزائري، بزيادة 3.04% عن نهاية العام 2019. كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(03):**البيانات المالية للقطاع المصرفي الجزائري قبل و بعد أزمة كوفيد-19 (مليار دينار جزائري)**

	2019	2020	نسبة التغيير%
الموجودات	14769	13913.5	5.8-
الودائع	11062	11104.06	0.38
القروض	10857.8	11188.6	3.04
رأس المال	1290.4	1300.5	0.78

المصدر: من إعداد الطالبتين

- البنك المركزي الجزائري، الوضعية الشهرية لبنك الجزائر2020، نوفمبر 2020، ص01.

-البنك المركزي الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية 2019، الثلاثي الرابع رقم49، ص 9-12

و يمكن تمثيل الجدول رقم 01 في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 04:البيانات المالية للقطاع المصرفي الجزائري قبل و بعد أزمة كوفيد -19 (مليار دينار جزائري).

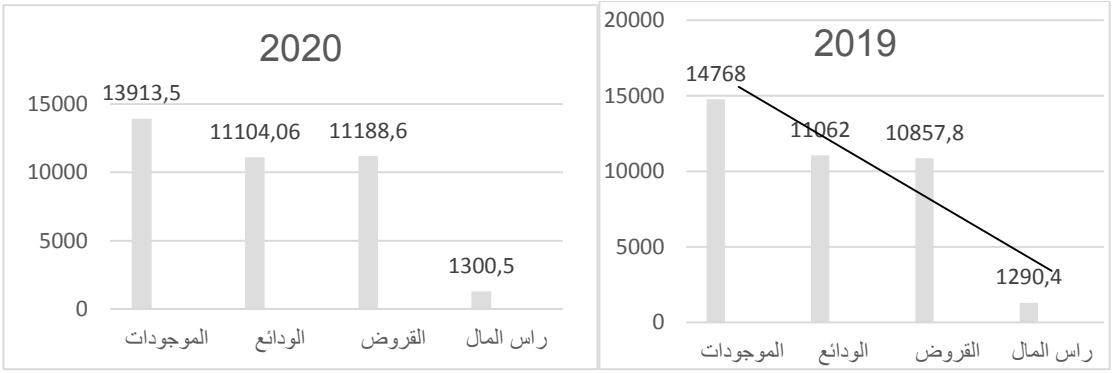

المصدر: من إعداد الطالبتين.

-إن تفوق الودائع على القروض لدى القطاع المصرفي الجزائري لعام 2020 دليل على تدهور مستوى السيولة البنكية، حيث أنها تراجعت إلى 632.3 مليار دينار جزائري في نهاية عام 2020، بعد أن بلغت 1100.8 مليار دينار جزائري نهاية عام 2019. وذلك راجع لارتفاع حجم الأوراق النقدية المتداولة خارج البنوك بنسبة 12.93% منتقلة من 5437.6 مليار دينار جزائري في نهاية عام 2019 إلى 6140.7 مليار دينار جزائري في نهاية عام 2020.[39]

[39] -وكالة الأنباء الجزائرية ،ارتفاع الكتلة النقدية ب 7.12% في نهاية 2020، الجزائر،2020، الموقع الإلكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/102648-7-12-2020 تم الإطلاع عليه يوم 2022/4/23.

و من جهة أخرى فإن ارتفاع إجمالي الودائع ب 0.38% عام 2020 يعود إلى نمو الودائع لأجل بنسبة 3.92% عام 2020 حيث ارتفعت من 5531.4 مليار دينار جزائري نهاية عام 2019 إلى 5715.55 مليار دينار جزائري نهاية عام 2020،في المقابل انخفضت الودائع النقدية بنسبة 3.22% عام 2020، حيث تراجعت من 4351.2 مليار دينار جزائري نهاية عام 2019 إلى 4221 مليار دينار جزائري نهاية عام 2020.[40]

المطلب الثاني:مقارنة مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري قبل و بعد أزمة كوفيد-19:

جدول رقم (04): مقارنة مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري قبل و بعد جائحة كوفيد-19 جزائري).

الوحدة (مليار دينار جزائري)

البيان	قبل الجائحة(2017-2019)	بعد الجائحة(2020)
السيولة الإجمالية للبنوك	بلغت السيولة الإجمالية للبنوك حوالي 1100.8 مليار دج	انخفاض السيولة الإجمالية للبنوك بحوالي النصف تقريبا لتبلغ 632.3 مليار دج في نهاية ديسمبر 2020
الاحتياطي الإلزامي للبنوك	الاحتياطي الإلزامي يقدر ب 3%	تخفيض الاحتياطي الإلزامي إلى 2%
الاحتياطي الإجباري لبنك الجزائر	الاحتياطي الإجباري يقدر ب 8%	تخفيض الاحتياطي الإجباري إلى 6%
الودائع لأجل	نمو حجم الودائع لأجل بمتوسط قدره 5.71%	انخفاض معدل نمو الودائع لأجل ليصل إلى 3.98%
الودائع النقدية	الودائع النقدية قدرت ب 4351.2 مليار دج	تراجع حجم الودائع النقدية ليصل إلى 42211 مليار دج
القروض	نمو القروض الموجهة للاقتصاد بمتوسط قدره 8.84%	انخفاض معدل نمو القروض الموجهة للاقتصاد ليصل إلى 3.05%
سعر الفائدة الرئيسي	سعر الفائدة يقدر ب 3.5%	تخفيض سعر الفائدة ليصل إلى 3%
الكتلة النقدية	تراجع حجم الكتلة النقدية ب 0.78% لتصل إلى 16506.6 مليار دج	ارتفاع حجم الكتلة النقدية ب 7.12% ليصل إلى 17682.7

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : البنك المركزي الجزائري ، التعليمات 2020/2019

[40]وكالة الأنباء الجزائرية ،**مؤشرات مالية لسنة 2020: السياسة النقدية سمحت بتحسين مستوى السيولة البنكية،الجزائر** ،2020، الموقع الإلكتروني102716/https//www.aps.dz/ar/economie

. تم الإطلاع يوم 2021/06/26

1-نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه تم تخفيض كل من الاحتياط الإلزامي للبنوك التجارية و الاحتياطي الإجباري للبنك المركزي مع تخفيض سعر الفائدة الرئيسي، و ذلك راجع للآليات المتخذة من قبل البنك المركزي الجزائري من تداعيات فيروس كورونا(كوفيد-19) على القطاع المصرفي.

2-كما نلاحظ انخفاض في حجم الودائع و السيولة الإجمالية للقطاع المصرفي و ذلك راجع لارتفاع حجم الأوراق النقدية المتداولة خارج البنوك لتتجاوز6 ألاف مليار دج بنهاية عام 2020، مما يدل على عدم قدرة القطاع المصرفي الجزائري على استقطاب العملاء، و عدم صمود القطاع ضد تداعيات أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19).

المطلب الثالث:التدابير المتخذة لمواجهة فيروس كورونا في الجزائر

بعد تفشي فيروس كورونا (كوفيد -19)في الجزائر، انصبت اهتمامات البنك المركزي الجزائري على اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية للتخفيف من أثار الفيروس على البنوك من جهة وعلى العملاء من جهة أخرى، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى توضيح أهم التدابير المتخذة لتخفيف أثار كوفيد -19 على القطاع المصرفي الجزائري.

1.تعزيز السيولة: بهدف تعزيز السيولة البنكية في ظل جائحة كورونا قام بنك الجزائر من خلال لجنة عمليات السياسة النقدية بحزمة من التدابير كما يلي:

1.1تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية ب 25 نقطة أساس (0.25%) لتثبته عند 3% بدلا من 3.25% .

2.1 تخفيض معدلات الاحتياطات الإجبارية من 8% إلى 6% بفضل هذا التخفيض سيتم تحرير مبلغ إضافي هام للسيولة.

3.1 رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض على النحو التالي:

- مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من سنة 90% إلى 95%؛
- مدة الاستحقاقات المتبقية من سنة إلى اقل من 5 سنوات: من 80% إلى 90%؛
- مدة الاستحقاقات المتبقية أكبر أو تساوي 5 سنوات: من 70% إلى 85%؛

2- تعزيز القدرة التمويلية اتجاه المؤسسات الاقتصادية:

و من أهم التدابير المتخذة في هذا النطاق:[41]

- تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد-19 ، كما تضمنت التدابير مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها إضافة إلى تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك و المؤسسات المالية، لرفع مستوى

[41]- بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية،2020،ص01.

التمويلات المتاحة من و تشمل إجراءات بنك الجزائر أيضا إعفاء البنوك و المؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة .

- بالإضافة إلى تدابير أخرى المطبقة على البنوك و زبائن البنوك.

3. إعفاء البنوك و المؤسسات المالية من إلزامية تشكيل وسادة الأمان.

4. التخفيض الأدنى لمعامل سيولة البنوك و المؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات .

5- تأجيل تسديد أقاسط القروض المستحقة ، أو القيام بإعادة جدولة القروض الممنوحة للزبائن المتأثرين بالوضع الناجم عن وباء كوفيد-19 .

6- مواصلة التمويل لصالح المستفيدين من إجراءات التأجيل و إعادة جدولة المستحقات.

7-تطبيق غرامات تأخر السداد على استحقاقات القروض، مما يسمح لبعض البنوك برفع مداخليها بما يتنافى مع أخلاقيات المهنة.

8-قيام بعض البنوك بإصدار قرارات الحجز ضد الزبائن الذين يواجهون صعوبات في تسديد قروضهم.

9-منح البطاقات المصرفية و دفاتر الشيكات للزبائن، و خاصة الأفراد.[42]

10-استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية ، الموزع الآلي للأوراق النقدية ، الدفع بالبطاقات البنكية.

المبحث الثالث: السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) من سنة 2017إلى 2021

على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية توجه نسبة السيولة لضمان حماية المودعين وهي تعبر عن العلاقة بين الأصول السائلة لمدة قصيرة والخصوم المستحقة لأجل قصير حيث أن:

نسبة السيولة = الأصول السائلة على المدى القصير / الخصوم المستحقة لأجل قصير% أصغر او يساوي 100 .

سنتطرق في هذا الجانب التطبيقي إلى دراسة تطبيقية حول عملية تقييم نسب السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية و هذا وفقا للمعطيات المالية المتوفرة و المقدمة من طرف البنك.

المطلب الأول: مؤشرات قياس السيولة

إن هذه المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في المصرف التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، فالبعض يعتبرونه أحد أهم الأسباب المؤدية لوقوع البنوك في المشاكل، وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها و من أهم هذه المؤشرات مايلي:

1. نسبة التوظيف(نسبة القروض إلى الودائع)

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض، و كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة و هي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة البنك على

[42] بنك الجزائر ، مذكرة إعلامية للبنوك و المؤسسات المالية،2020 ص01.

الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على البنك أخذ الحيطة و الحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية مع الغير.[43]

الجدول رقم(05): نسبة التمويل على الودائع الوحدة (دينار جزائري).

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
القروض	818976724	779167378	142539751	9189764	88922060
الودائع	920198567	723959223	173828965	18754622	174356981
النسبة	%89	%80	%82	%49	%51

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

2.نسبة الرصيد النقدي(نسبة السيولة الحاضرة)

تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل الواجب تسديدها في مواعيدها المحددة .

باستعمال الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق أو لدى البنك المركزي أو البنوك الأخرى.ولمعرفة مدى قدرة بنك الفلاحة و التنمية الريفية على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل باستخدام سيولته الحاضرة نقوم بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم(6): نسبة السيولة الحاضرة الوحدة (دينار جزائري).

	2018	2019	2020	2021
قيم في الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	47223257	55395162	61554702	63076457
سندات عمومية	89387739	87861105	93548185	58654727
ديون بذمة المؤسسات المالية	136610996	143256267	155102887	121731184
السيولة الحاضرة	63653992	142077411	239240514	217020616
الودائع	496995250	595593939	742856266	697546990
خصوم أخرى	7706822	5589606	499746591	5630961
خصوم مستحقة على المدى القصير	568356064	743260956	1481843371	920198567
نسبة السيولة الحاضرة	%24.03	%19.27	%10.46	%14

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

[43] ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات من 2017إلى 2021

جدول رقم (07). نسبة القروض إلى إجمالي الأصول الوحدة (دينار جزائري).

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
القروض	822815452	876073468	103722414580	554457288	10506406560
الأصول	1119288531	126073875	162066272782	1421685356	20600797177
النسبة	%73.51	%69.48	%64	%39	%51

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك.

المطلب الثاني: تحليل سيولة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

سيتم في هذا المطلب تحليل كل من التمويل على الودائع و القروض إلى إجمالي الأصول و نسبة الرصيد النقدي (السيولة الحاضرة)

1. تحليل نسبة التمويل على الودائع

من خلال الجدول الأول نلاحظ ان النسبة غير مستقرة لخمس سنوات فبمقارنة سنة سنة 2017 مع 2018 مع 2019 فإن النسبة 89% هي نسبة كبيرة بمعنى ان البنك يمنح قروض على حساب سيولته .أما في سنة 2020 نلاحظ انخفاض في نسبة منح القروض بنسبة 49% و ذلك بسبب ارتفاع حجم الأوراق النقدية المتداولة خارج البنك مما أدى إلى عدم قدرة البنك على استقطاب العملاء و عدم الصمود ضد تداعيات فيروس كرونا[44].

الوحدة (دينار جزائري).

شكل رقم 06: نسبة القروض إلى إجمالي الودائع من 2017 إلى 2021 الوحدة (مليار دينار جزائري).

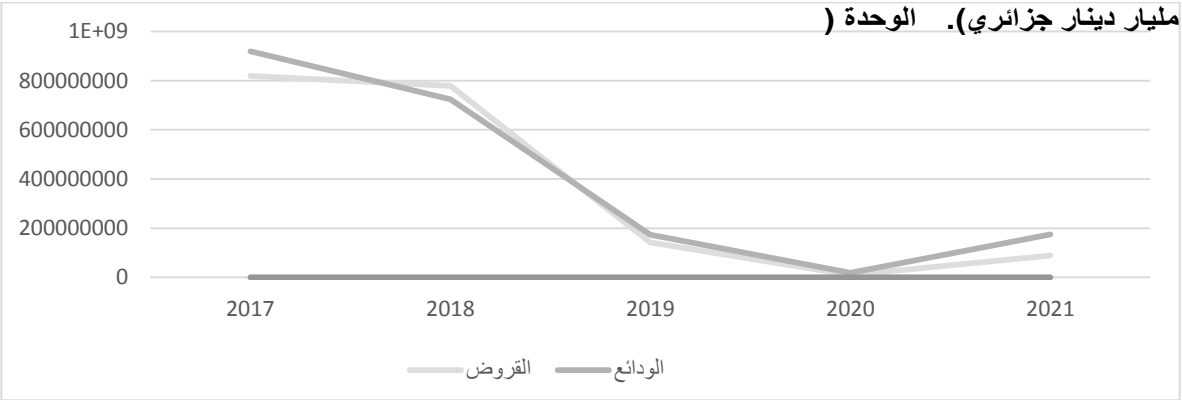

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول 07

[44]-.سمير بوعيسى : مرجع سابق ص 77

2. تحليل نسبة السيولة الحاضرة:

من خلال الجدول الثاني نلاحظ أن نسبة السيولة الحاضرة في انخفاض من سنة 2018 إلى 2019 ليستمر بصورة ملحوظة في 2020 وهذا بسبب ارتفاع الخصوم المستحقة بنسبة أكبر من ارتفاع السيولة الحاضرة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالإضافة إلى انخفاض مبلغ النقدية في الصندوق و الخزينة العمومية و البنك المركزي و كذلك الانخفاض في الأرصدة الأخرى النقدية و شبه نقدية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الشكل رقم(07)نسبة السيولة الحاضرة من سنة 2018 إلى 2020

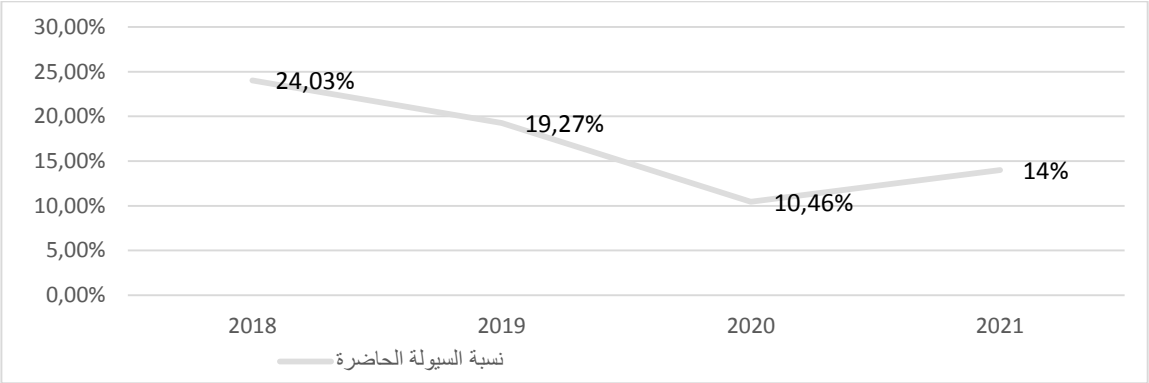

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 06

3. تحليل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة القروض كانت مستقرة على العموم أما سنة 2020 فقد شهدت انخفاض كبير ليصل إلى 39% و هذا راجع لنقص الودائع بسبب عزوف الأشخاص و التخوف الكبير لصب الودائع في حسابات البنوك بالإضافة إلى نقص السيولة و هذا بسبب الجائحة [45].

الشكل رقم(08) نسبة القروض إلى إجمالي الأصول من 2017 إلى 202

[45]– سمير بوعيسى : مرجع سابق ص 80

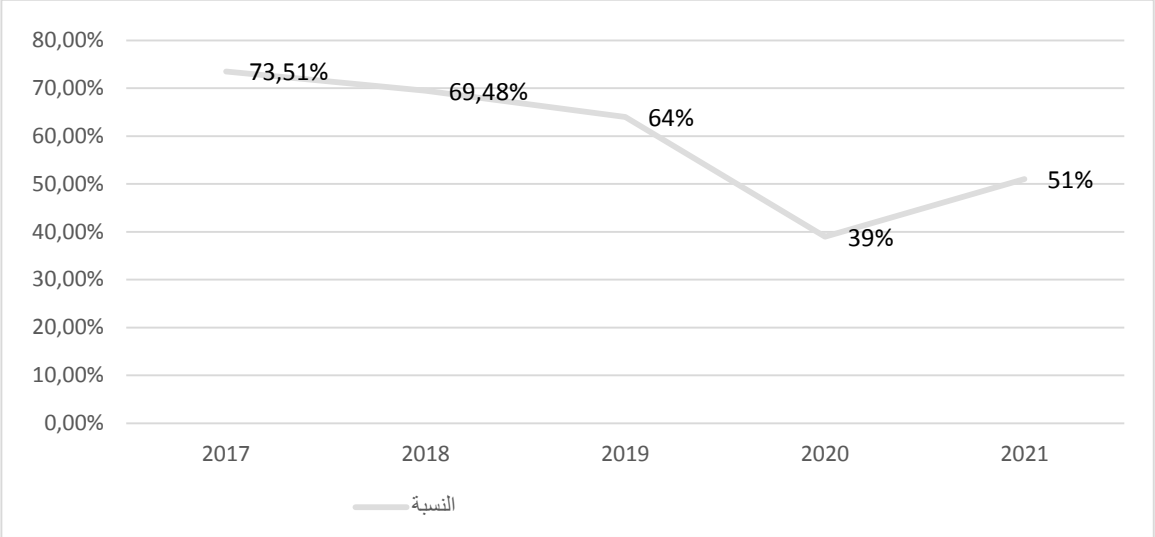

المصدر من إعداد الطالبتين باعتماد على جدول رقم 07

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة أزمة السيولة

على غرار خبراء الصحة يتحرك المراقبون المصرفيون حاليا لمواجهة الوضع المتسارع و الاستثنائي لتداعيات فيروس كرونا على القطاع المصرفي من بينها:

1.استخدام الهوامش الوقائية :

على جهات التنظيم المصرفي توخي الوضوح في التواصل بشأن ضرورة استخدام احتياطات رأس المال و السيولة الوقائية لدعم مواصلة تقديم القروض المصرفية، دون أن يترتب على ذلك أي تبعات سلبية على إدارة البنوك فقد قامت البنوك بتكوين هذه الاحتياطات الوقائية ووصلت بها إلى مستويات أعلى بكثير من معايير بازل للحد الأدنى الإلزامي بهدف التعامل مع الضغوط على السيولة و خسارة الإيرادات نتيجة عدم أداء مدفوعات سداد القروض.

2..تشجيع تعديل القروض:

ينبغي للمراقبين توخي الوضوح في إبلاغ البنوك بضرورة اتخاذ إجراءات استباقية لإعادة جدولة حافظة قروضها بالنسبة للمقترضين و القطاعات الأشد تضررا من هذه الصدمة الحادة ، و إن كانت مؤقتة ، و ينبغي لهم كذلك تذكير البنوك بتوخي المرونة في إدارة مخاطر الائتمان و المعايير المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول في مثل هذه الظروف، و قد بادرت الأجهزة المحاسبية بتقديم توضيحات مفيدة لمدقق الحسابات عما يمكن أن تكون عليه صورة هذه التعديلات بمجرد بدأ الاقتصاد في التعافي.

3. إيضاح المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم:

للمساعدة في زيادة الشفافية الكلية يتعين تقديم إيضاحات مسبقة حول كيفية قيام البنوك و الجهات التنظيمية بمعالجة التدابير المستمدة من المالية العامة، بما في ذلك التدابير الموجهة مباشرة إلى المقترضين،و ضمانات الائتمان، و إعفاءات السداد المؤقتة، و التحويلات المباشرة، و إعانات الدعم على نحو يتجاوز أي توجيهات حالية في طار اتفاقية بازل المعني برأس المال.

4.تعزيز التواصل:

تشجيع إقامة حوار مستمر بين المراقبين و البنوك، خاصة في هذا الوضع غير المسبوق من مزاولة العمل عن بعد مع الزملاء و العملاء و المراقبين. بينما يزداد عادة الاهتمام بمتطلبات الإبلاغ بالبيانات وقت الأزمات فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية، مثل السيولة و مراكز الدائنين، فمن المعقول التغاضي عن بعض متطلبات الإبلاغ الأخرى الأقل أهمية لتقييمات السلامة المالية.

5.ينبغي أن تعمل البنوك المركزية على دعم الطلب و الثقة

عن طريق تيسير الأوضاع المالية، و ضمان تدفق الائتمان إلى القطاع العيني، و تعزيز السيولة في الأسواق المالية المحلية و الدولية : ينبغي أن توفر البنوك المركزية السيولة لدعم أداء الأسواق و تخفيف الضغوط الواقعة على أسواق التمويل الرئيسية، من خلال عمليات السوق المفتوحة، و التوسع في الإقراض لأجل، و غير ذلك من الإجراءات مثل عمليات الشراء المباشر و تسهيلات إعادة الشراء.

6. يؤدي تيسير النقدي إلى دعم الطلب و الثقة مع تخفيض تكاليف الاقتراض على الأسر و الشركات، فبالإضافة إلى إجراء تخفيضات في أسعار الفائدة (إذا توفر الحيز الكافي للسياسة النقدية)، يمكن توفير دفعة تنشيطية من خلال تقديم إرشادات إستشرافية حول مسار السياسة النقدية المتوقع، و التوسع في شراء الأصول (بما فيها الأصول الخطرة).

7.و ستؤدي الإجراءات الموجهة المؤقتة إلى دعم القطاعات الأكثر تضررا :فينبغي النظر في تقديم المزيد من الدعم الموجه لفئات أصول معينة، كعنصر مكمل للإجراءات المعممة على مستوى السياسات .[46]

[46] -سمير بوعيسى: مرجع سابق ص 80

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نسقط الدراسة على الجانب الميداني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و ذلك من خلال مؤشرات السيولة و تأثيرات الجائحة عل كل من التمويل على الودائع و السيولة الحاضرة و القروض و يمكن تلخيص أهم النتائج أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR كغيره من البنوك شهد انخفاضا حادا في نسبة السيولة و القروض إلا أنه و بتدخل الدولة من خلال عدة آليات استطاعت النهوض تدريجيا من هذه الأزمة مثلما توضح مؤشرات 2021.

الخاتمة:

يعتبر انتشار فيروس كرونا(كوفيد -19) من أصعب الأوبئة التي عرفتها البشرية لحد الآن، فقد أدى إلى الإطاحة بملايين الأرواح البشرية عبر العالم، كما ساهم في توقيف عجلة النشاط الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى تكبد خسائر مالية طائلة في المجالات الاقتصادية المختلفة عبر أقطار العالم .

أحدثت جائحة كوفيد-19 أزمة إنسانية و صحية غير مسبوقة فقد أفقدت العالم توازنه و كشفت عن ضعف آليات المواجهة لمثل هذه الأزمات لا سيما و أنها وضعت البلدان أمام خيارين، إما عرقلة النشاط الاقتصادي بتفعيل تدابير و إجراءات محاصرة الفيروس لحماية صحة البشر، أو المحافظة على الأنشطة الاقتصادية و تحفيز النمو و عدم الاهتمام بصحة البشر ، و أدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الجائحة إلى اضطرابات أشد حدة التي شهدنها أثناء الأزمة العالمية 2008، مما أدى إلى زيادة الضغوطات على النظم المصرفية حيث تعرضت القطاعات المصرفية حول العالم إلى صدمة شديدة و للتخفيف من أثار فيروس كرونا اتخذت السلطات المصرفية مجموعة من التدابير لتوفير الدعم من المالي العامة بالتوازي مع فتح خطوط سيولة من البنوك المركزية.

نتائج الدراسة:

على ضوء الدراسة التي أجريت تم الخروج بالنتائج التالية:

1.إن تحول الأزمة الصحية لجائحة كرونا (كوفيد-19) إلى أزمة اقتصادية كانت لها تداعيات عميقة على تراجع الاقتصاد و ضعف الاستثمار مما خلق أزمة في البنوك.

2.أدى الإغلاق الاقتصادي الكبير الناجم عن التدابير التي اتخذتها دول العالم لاحتواء الجائحة إلى انخفاض حجم التجارة السلعية و الخدمية لعام 2020 حيث كان قطاع الخدمات هو الأشد تضررا من تداعيات الأزمة.

3.انخفضت إيرادات السياحة الدولية عام 2020 بسبب تراجع الطلب على السفر.

4.في ضوء تأثر العديد من القطاعات الاقتصادية سلبا بانتشار فيروس كرونا لاسيما قطاعات النقل و السياحة و الصناعة مما أدى إلى تراجع أسعار النفط ب 35.7% بسبب الصدمة الغير مسبوقة في الطلب العالمي على النفط.

5.تداعيات أزمة كوفيد-19 على القطاع المصرفي الجزائري:

6.ضعف و هشاشة القطاع المصرفي الجزائري في مواجهة الأزمة.

7.عدم صمود القطاع المصرفي الجزائري ضد تداعيات جائحة كرونا على الرغم من الإجراءات الاحترازية التي قام باتخاذها.

8.ارتفاع نسب القروض المتعثرة و ذلك راجع لارتفاع معدلات البطالة و انخفاض المداخيل بسبب ألازمة.

1.اختبار الفرضيات:

1.السيولة البنكية تعبر عن مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته.

هي فرضية صحيحة

2..فيروس كرونا هو مرض ينحدر من سلالة البيكورناوية ، ينتشر بين الأشخاص من خلال الرذاذ التنفسي و انتشر على المستوى العالمي لعدم أخذ الأمر بجدية و عدم اتخاذ التدابير و الإجراءات الاحترازية للوقاية منه.

هي فرضية صحيحة

3.تأثير الجائحة كورونا على القطاع البنكي الجزائري كان بدرجات متساوية.

هي فرضية خاطئة.

4.اتخذت الجزائر مجموعة إجراءات وسياسات فعالة لمواجهة انتشار فيروس كرونا ساعدت على التحكم في تداعياته السلبية.

هي فرضية صحيحة.

اقتراحات الدراسة:

من خلال دراستنا يمكن أن نقترح ما يلي:

1تشجيع التعاون والتنسيق الدولي لمواجهة فيروس كرونا باعتبار أن جائحة كوفيد-19 وباء عالمي.

2.إنشاء صندوق عالمي للاستثمار في تطوير اللقاحات والوقاية من الأوبئة تحت إشراف منظمة الصحة العالمية

3.إنشاء مراكز تأهيل نفسي اجتماعي لمواجهة الآثار النفسية و الاجتماعية لأوبئة

4.دعم قطاع الساحة والسفر كونه من اكبر القطاعات المتأثرة.

5.انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية حتم على الدول العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص على ضرورة العمل على تنويع الاقتصاد الوطني و تشجيع الإنتاج المحلي، و العمل على ضرورة إقناع المستوردين بالإنتاج و التحول للاستثمار لتوفير مخزون من المنتجات تستعمل وقت الأزمات الطارئة.

6.وضع خطط احترازية استشرافية مدروسة من قبل السلطات المصرفية لمواجهة الظروف الطارئة في المستقبل.

7.تقديم دعم للمقترضين و القطاعات المتضررة من جائحة كوفيد-19

8.تعديل استحقاقات القروض لتعزيز قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم .

9.السهر على تقوية و تطوير القطاع المصرفي الجزائري لتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات و الظروف الطارئة مستقبلا.

أفاق الدراسة:

تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة و البحث لتكون إشكاليات بحوث و دراسات أخرى و هي:

1-التداعيات الاجتماعية لفيروس كرونا؛

2-أثر فيروس كرونا على الاقتصاد الجزائري؛

3-التداعيات المخيفة مابعد جائحة كرونا على الجزائر؛

قائـمة المراجـــع

قائمة المصادر والمراجع

1-الكتب بالعربية:

1-احمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل، المكتبة العصرية، القاهرة.

2-إيمان العاني، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري فسنطينة ،2006-2007.

3 - زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة ، عمان، 2006 .

4- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

5 - شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية،الجزائر،1992

6 -.صادق راشد الشمري، إدرار المصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009

7- طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة والمصارف : قياس وضبط السيولة، الدار الجامعية، القاهرة، 2013.

8-عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2002

9- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف السياسية المصرفية – تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، القاهرة، 2007 .

10 - محمد مط ، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية ، دار وائل ، الطبعة الأول ، عمان، 2005 ،

11 - محمد سويلم،.إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.

12- محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.

13- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

14- هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

2-المذكرات

1-تمارا القاضي، إستراتجية إدارة السيولة في المصارف التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المصارف والتامين، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، 2011

2-سمية بن عودة، الربحية في تقيم أداء البنك: دراسة حالة بنك القرض الليوني –Le Crédit Lyonnais– مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيي، جامعة منتوري، قسنطينة ،2012-2013،

3-غانم مرهج، دور الأوراق المالية الحكومية في امتصاص السيولة الفائضة لدي المصارف التجارية ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، قسم المصارف والتأمين ،كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ،2014

3-المجلات:

1-سهايلية سماح، الإجراءات الوقاية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 05 ، العدد 3، الجزائر ،2020،

2-سمير بوعيسى، انعكاسات جائحة كورونا كوفيد 19 على حرية التنقل وممارسة النشاط الاقتصادي بالجزائر ، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسة، مجلد 03، الجزائر ، 2020 .

3-سمير بوعيسى، انعكاسات جائحة كورونا كوفيد 19 على حرية التنقل وممارسة النشاط الاقتصادي بالجزائر، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسة، مجلد 03، الجزائر، 2020 .

4-صالح أمين الارباح، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكتب الوطنية بنغازي، الطبعة الأولى، 1991 ، 1991.

5-عمر بن عيشوش، حسان بوسرسوب، دور شبكة الفايسبوك غي تعزيز التوعية الصحية حول فيروس كورونا كوفيد-19-، مجلة التمكين الاجتماعي ، مجلد 02، العدد 02 الجزائر، 2020.

6-عبدون عوار، آليات المحافظة على نصاب العمل في ظل أزمة جائحة كورونا، مجلة قانون العمل والتشغيل ، مجلد 05 ، العدد 01، الجزائر، 2020.

6-قيصر علي عبيد الفتلي ، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية ، مجلة القادسية للعلوم الادراية والاقتصادية ، العراق ، المجلد 16 ، العدد 2، مارس ،2014 .

7-لويزة مكسح ، التدابير الشرعية للوقاية من جائحة كورونا المستجد كوفيد -19، مجلة الأحياء ، المجلد 20، العدد 26، الجزائر ، 2020 .

8- مريم لوكال ، مكافحة منظمة الصحة العالمية لطوارئ الصحية العابرة للحدود : فيروس كورونا نموذجا ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، مجلد 11 ، العدد 02، الجزائر ، 2020 .

9-.مريم لوكال، مكافحة منظمة الصحة العالمية لطوارئ الصحية العابرة للحدود : فيروس كورونا نموذجا ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2020.

4-الكتب بالفرنسية:

.1Laurence Scialom, Economie bancaire ,la découverte, Quatrième Edition, paris, 2008.
.2Shelagh Heffernan, Modern banking ,John Wiley and Sons ltd, usa, 2005,

5-المواقع الالكترونية :

1.أسامة أبو رب، دراسة تكشف عن 6 أنواع من مرض كورونا، جريدة جزيرة نت ، مكة مكرم ، 2020/12/28 في الموقع الإلكتروني أنواع من كروورونا كوفيد -19 /2020/07/26 /http//www.aljzzeera.net/news/healthmedicine تم الإطلاع عليه يوم 2022/4/23